

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٢٢**

الثلاثاء ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو		(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي		السيد جوكوف
	أذربيجان		السيد موساييف
	ألمانيا		السيد بيرغر
	باكستان		السيد تارار
	البرتغال		السيد كابرال
	توغو		السيد مينون
	جنوب أفريقيا		السيد سانغكو
	الصين		السيد وانغ من
	غواتيمالا		السيد روسينتال
	كولومبيا		السيد كينتانا
	المغرب		السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		السيد تاثام
	الهند		السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية		السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

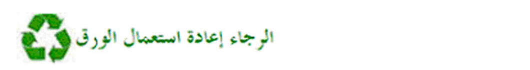
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/603)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدَّم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1246684 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/603)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد ايفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للتفاهم الذي جرى التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن

مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هاشم تاتشي للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/603، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن على إتاحة الفرصة اليوم لعرض تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/603)، ولإحاطة المجلس علما بالتطورات والقضايا الراهنة التي يواجهها المجتمع الدولي في كوسوفو.

وأود اليوم، على وجه الخصوص، أن أسلط الضوء، مرة أخرى، على مخاطر الميل، الهادئ أحيانا ولكن الخطير، نحو الرضا عن النفس. ومن وجهة نظر الموجودين منا على أرض الواقع، فإن فرص إعادة تنشيط العملية السياسية تمضي بسرعة، في حين أن تكلفة ضياع هذه الفرص قد تكون باهظة. وتقييمي هو أن هناك حاجة ملحة إلى انخراط دولي سياسي مدروس وأكثر نشاطا مع الطرفين. ورفع مستوى تمثيل الطرفين على الطاولة اليوم شاهد على هذا التقييم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت جلسات الحوار بين بلغراد وبريشتينا بقيادة الاتحاد الأوروبي معلّقة بسبب الانتخابات العامة التي جرت في صربيا خلال أيار/مايو، والعملية السياسية التي أفضت إلى تشكيل حكومة جديدة في ٢٧ تموز/يوليه.

لقد أتيحت لي الفرصة، قبل حوالى أسبوعين، للاجتماع مع القيادة الجديدة في بلغراد، بمن فيها الرئيس توميسلاف نيكوليتش ورئيس الوزراء إيفيكا داسيتش. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ معالي السيد إيفان مركيتش على تعيينه وزير الخارجية الجديد في صربيا. وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع القيادة الصربية، رحبت بتأكيداتها المبكرة والواضحة حيال التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاقات التي سبق أن تم التوصل إليها في الحوار، وأيضا حيال الاستئناف المبكر للحوار.

والدليل الواضح على الالتزام الكامل بالحوار، بما في ذلك عن طريق الإسراع بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، مهم جداً الآن من كلا الجانبين. وكما يُبرز تقرير الأمين العام، فإن التأخير في تنفيذ الالتزامات، أو في تسوية التناقضات اللاحقة بشأن تفسيرها، ينبغي ألاّ يكون ذريعة لإطالة فترة التوقف المؤقت في تنفيذ هذه العملية. وإنني على ثقة من أنه بوجود الحكومة الجديدة في بلغراد الآن، فإن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي سوف يستأنف قريبا. وآمل كذلك أن يستخدم المعنيون فترة التوقف الأخيرة في التركيز على إجراء المزيد من التحسينات على هذه العملية، بما في ذلك تكريس مزيد من الاهتمام لمرحلة التنفيذ.

إن الزيارة الرسمية الاولى التي قام بها الأمين العام إلى المنطقة في أواخر تموز/يوليه، بُعيد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت في تعزيز مستوى المناقشات بشأن عدد من المسائل الأساسية. وأعتقد أنها أسهمت أيضا في إفساح المجال لما كنا نأمل جميعا أن نشهده، أي ايجاد نهج نشط لمعالجة المسائل الرئيسية في المستقبل القريب جداً. والالتزام المتجدد من الطرفين بالحوار يوازيه اهمية وجوب أن يسعى المجتمع الدولي كذلك الى تجديد تعهداته خلال الفترة الحرجة المقبلة.

ولقد تم إحراز تقدم كبير نحو زيادة التماسك والفعالية بين الولايات الدولية الموجودة على أرض الواقع. فالزيادة في تبادل الآراء بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الامن والتعاون في اوروبا قد أدت الى تحسين تنسيق الجهود حول العديد من المسائل ذات الفائدة المشتركة. وهذا التنسيق يزيد أيضا من توضيح المسائل التي يمكن معالجتها من خلال بذل جهد مشترك بصورة أفضل، فضلا عن المسائل المتعثرة نتيجة الافتقار إلى إحراز تقدم سياسي.

ويواصل مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو تكثيف عملياته، تحت قيادة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي زبوغار. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت بعثة الاتحاد الاوروبي إعادة هيكلة داخلية كبيرة، بهدف تبسيط عملها مع زيادة الوضوح والكفاءة على الصعيد المفاهيمي. وإلى جانب إعادة التصميم المفاهيمي، لا يزال ضروريا في رأينا إيلاء عناية كبيرة من أجل كفالة القدرة والاستعداد لتدخلات فعالة، لا سيما في المناطق التي لا يزال تطوير مؤسسات سيادة القانون فيها غير كاف، وحيث تكون في بعض الأحيان عرضة للتيارات السياسية.

وعلى الرغم من محدودية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة، أبقينا تركيزنا على إحراز المزيد من النتائج الإيجابية عن طريق عملنا مع سلطات كوسوفو، في المجالات التي تسهم مباشرة في إدخال تحسينات على حياة الناس. ولقد سررت بنتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت في حزيران/يونيه، حيث أظهرت منحى صحياً حيال مكانة الأمم المتحدة بين سكان كوسوفو. وكشف استطلاع الآراء الذي أجراه الاتحاد الأوروبي أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان كوسوفو لديهم ثقة بالأمم المتحدة، أي بزيادة نسبتها ١٥ في المائة منذ الدراسة الاستقصائية الماضية التي أجريت في عام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى علاقاتنا على المستوى السياسي في كوسوفو، تشهد أعمال البعثة صقلا بهدف تمكيننا من العمل بشكل أكثر كفاءة مع المجتمعات المحلية، والمؤسسات، وشركائنا الدوليين دعما للتقدم الذي تمس الحاجة إليه في مجالات حماية حقوق الإنسان، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، وتحديد مصير المفقودين.

وتشمل جهودنا أيضا اتخاذ خطوات منسقة لتحسين المشاركة البناءة على جميع المستويات في الجزء الشمالي من

كوسوفو. وفي ما يتعلق بهذه المنطقة، يلزم بذل جهد أكبر بكثير لتغيير المواقف والخطابات المألوفة، التي تصدر بالتناوب عن بريشتينا وبلغراد وشمال كوسوفو. وكما أكدت في جلسات المجلس السابقة، ينبغي إيلاء الأولوية لتهيئة الظروف التي تمكّن من قيام تمثيل شرعي وحقيقي لمصالح السكان في شمال كوسوفو. وسوف يتطلب تحقيق ذلك الهدف إثبات حسن النية، فضلا عن النضج السياسي من جميع الجوانب. ونأمل في عدم مواصلة إعاقة إحراز التقدم نحو تحقيق هذا الهدف عن طريق الأنماط والجعجعات السياسية غير البناءة التي أصبحت منتشرة جداً. وسيعتمد أيضاً هذا المكون الاساسي للتقدم السياسي العام على المشاركة الإيجابية والدعم من أعضاء هذا المجلس.

ويحدوني أمل صادق في ألاّ تفوّت الأطراف وألاّ يفوّت اصحاب المصلحة الدوليون أي فرصة خلال الفترة المقبلة لإضفاء الحيوية على الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل السياسية الجذرية والأساسية بطريقة مدروسة وصريحة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار عدم الخلط بين الاستقرار القصير الأجل مع إحراز تقدم حقيقي نحو الحلول الأساسية.

وبناء على ذلك، أود أن أناشد مرة أخرى أعضاء هذا المجلس أن يمارسوا سلطتهم ونفوذهم بإيجابية من أجل مساعدة الأطراف وتشجيعهم على اتباع نهج للمفاوضات أكثر ابتكاراً وجرأة واستشرافا، استناداً إلى التوافق والاحترام المتبادل. وأعتقد أنه لا نتوقع احراز أي تقدم حقيقي إلاّ باتباع هذا المسار، إلى جانب إحراز المزيد من النجاحات، الامر الذي يسدل الستار على الماضي المؤسف في نهاية المطاف. وإن اتباع نهج أقل نشاطا الآن يؤدي، في رأيي، إلى إدامة الوضع الراهن، الامر الذي ليس من مصلحة أحد.

أود أن أضيف كلمة تقدير خاصة لقائد قوة كوسوفو، اللواء دروس من ألمانيا ونائبه العميد لويف من النمسا، وذلك قبل انتهاء خدمتهما لمدة ١٢ شهرا في الأيام المقبلة، على ما تحليا به من روح مهنية استثنائية وما قاما به من عمل متواصل حفاظاً على تهيئة بيئة مأمونة وآمنة خلال العام الماضي. لقد كانا مفيدين في النهوض بهدف تضافر الجهود بين المكلفين على أرض الواقع.

أخيرا، أود مخلصا أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لبعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم باللغة الصربية؛ وقدّم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، عملاً بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأرحب بحضور الممثل الخاص فريد ظريف، وأشكره على بيانه.

خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، أدلى مواطنو صربيا بأصواتهم في انتخابات عامة حرة ونزيهة. وقد خلص المراقبون الدوليون إلى نتيجة مفادها أن عملية التصويت كانت متماشية مع أصرم المعايير الدولية كما هو الحال في أي ديمقراطية مستقرة.

إن توطيد دعائم السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي يمثل أولوية للسلطات المنتخبة حديثا في جمهورية صربيا. وأود أن أذكّر هذه الهيئة بأنه من الناحية العملية، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدأ ألد الأعداء بوضع الأسس من أجل إنشاء أوروبا جديدة ومستقرة ومزدهرة. تلك كانت نقطة البداية بالنسبة للإتحاد الأوروبي الحالي الذي تسعى فيه صربيا أيضا إلى تبوء مكانها. ومن الجهة الأخرى، فقد انقضت فترة أكثر من ٢٠ سنة منذ تقسيم

يوغسلافيا السابقة الذي عقبته حروب أهلية وما تزال شعوب المنطقة تعيش في الماضي وتكيل التهم المتبادلة بدلا من إيجاد حل مستدام من أجل المستقبل.

لذلك فإن حسم مسألة الوضع النهائي لكوسوفو وميتوهيا تحتل أهم أولوية لدى حكومتي. ومن خلال المفاوضات والحوار نقف على أهبة الاستعداد للتوصل إلى حل مستدام يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لأبناء ألبانيا وصربيا وجميع الذين يعيشون في كوسوفو. وأريد أن أكون في منتهى الوضوح وأقول أن صربيا لا يمكنها أبدا، تحت أي ظرف كان، أن تعترف ضمنا أو صراحة بإعلان الاستقلال من جانب واحد الصادر عن السلطات الألبانية الإثنية في كوسوفو، لأنه لم يكن نتيجة اتفاق متبادل. وستظل أمتنا موحدة في كلمتها بشأن تلك المسألة الأساسية. وسنظل ندافع عن نظامنا الدستوري مستخدمين جميع الوسائل السلمية المتاحة لأي دولة ديمقراطية عضو في الأمم المتحدة. وأعتقد أنه ما من بلد من البلدان الممثلة في هذه القاعة كان يمكن له أن يتصرف بطريقة مختلفة إذا ما وجد دولته في حالة مماثلة لحالتنا.

قبل الاسترسال ببقية ملاحظاتي، أود أن أعرب عن خالص تقدير بلدي للأغلبية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. وأناشدها الاستمرار في عدم الاعتراف بأي حل لكوسوفو لا يكون نتيجة اتفاق واضح ونهائي بين الطرفين.

إن الوضع النهائي لكوسوفو ما برح من دون حل. ولم يعتمد مجلس الأمن أي حل لذلك الوضع، ولم يقبل ذوو المصالح بأي تسوية شاملة. ووفقا لذلك، فإن موقف جمهورية صربيا هو أنه لا يجوز السماح لكوسوفو بالانضمام إلى أي منظمة دولية تكون فيها العضوية مخصصة لدول ذات سيادة.

أما فيما يتعلق بالترتيبات المؤقتة التي تم التوصل إليها في بروكسل خلال المحادثات الفنية التي قام الإتحاد الأوروبي بالتيسير لها، كما وردت الإشارة إليها في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم (S/2012/603)، فإني من دون أدنى شك أؤكد أنها محادثات محايدة وتتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي الواقع أن مشاركة سلطات بريشتينا، بوصفها جهات فاعلة من غير الدول، تقتصر على حضور اجتماعات في منتديات إقليمية هدفها ”تعزيز التعاون أو الاندماج في منطقة البلقان“ وهذا اقتباس من الأحكام التي اتفق عليها الطرفان. وأود أن أكرر مرة أخرى أن ذلك يشير بصورة حصرية إلى المشاركة وليس العضوية.

وتقرير الأمين العام صريح في ذلك الصدد إذ يذكر:

> ”إن الصعوبات العديدة في كوسوفو ليست مجرد نتيجة للخلافات العالقة بين الطرفين، ولكنها ناجمة أيضا عن استمرار غياب التوافق الدولي في الآراء الذي يمكن أن يساعد الطرفين على التوصل إلى التسويات اللازمة، ومن ثم تحقيق تقدم أسرع نحو إنجاز تسوية سياسية دائمة“ (S/2012/603، الفقرة ٤٧).

ونتشاطر بالكامل ذلك التقييم. ولتحقيق ذلك، يقتضي الأمر من المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود. وصربيا على استعداد للمشاركة بصورة بناءة في هذه العملية.

وبصورة أساسية، ما انفكت صربيا ملتزمة بعملية تفضي في نهاية المطاف إلى إحلال السلام الدائم بين الصرب والألبان. إن الحوار الفني الذي يسر له الإتحاد الأوروبي جزء من ذلك المسعى. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن السلطات الصربية الجديدة، بمن فيها الرئيس الجديد والحكومة الجديدة، تعتزم تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، بينما تصر في نفس الوقت على أنه لا بد لبريشتينا من أن تفعل ذلك أيضا.

وبينما ينبغي للحوار الفني أن يستمر، فليس هو الترياق. وصربيا على استعداد للمحادثات الرفيعة المستوى. ولا يمكن تحاشي المفاوضات بشأن جميع المسائل المعلقة. وإن هذه العملية لا تتطلب قيادة ورؤيا قويتين فحسب، بل أيضا، كما يذكر الأمين العام، تتطلب توفر الإرادة سياسية لدى الطرفين للتوصل إلى حل توفيقي لازم. ولا يمكن فقط أن تظل بلغراد تعطي وبريشتينا تأخذ. وهذا النهج لن يؤدي إلى اتفاق مشروع ومستدام لأن الأساس الذي يقوم عليها ليس القبول ولكن الإكراه. إن حكومتي مستعدة للمشاركة وبحسن نية على جميع المستويات لتحقيق حل شامل ومقبول بصورة متبادلة للوضع النهائي لكوسوفو.

إن تقرير اليوم يسترعي انتباهنا إلى تطورات فردية تقوض بدرجة شديدة من هيبة هذه الهيئة وسلطان القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يفرض على جميع الدول الأعضاء احترامه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأشير بوجه الخصوص إلى التغيير الرئيسي في وظائف بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. ووفقا للتقرير الوارد في المرفق الأول من تقرير الأمين العام، فإن بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بدأت بنجاح بعملية موائمة هيكلها مع أولوياتها المنقحة. والآن تمت إعادة تشكيل البعثة. وفي أعقاب اعتماد وثائق التخطيط الجديدة فقد بدأ دخول البنية الجديدة حيز النفاذ خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يوجد مزيد من التفاصيل.

ويتمثل السياق الأوسع في الإعلان الصادر عن ما يسمى بالفريق التوجيهي الدولي ومفاده أن الولاية الذاتية لما يسمى بالمكتب المدني الدولي من أجل التنفيذ القسري لاقتراح اهتيساري الذي لا تقبله صربيا ستنتهي في الخريف. وينبئنا تقرير الأمين العام بأن السلطات في بريشتينا قد سنت إصلاحات، ومن المتوقع لها أن تلغي السلطة التنفيذية للمنظمات الدولية في كوسوفو.

وترى صربيا أن مجلس الأمن هو المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بشرعية عالمية لا تقبل الجدل والمخولة بإجراء تلك التغييرات التي يتطرق إليها التقرير. ذلك هو السبب الذي مكّن البيان الرئاسي لهذه الهيئة المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير الأمين العام (S/2008/692) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من الجزم بأن بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ستحترم احتراما كاملا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعمل تحت السلطة الشاملة للأمم المتحدة وفي إطارها المحايد.

أما فيما يتعلق بما تسميه بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون إعادة تشكيلها، فلم يُطرح الأمر على المجلس لاعتماده و لم تأذن به أي جهة تمثل الأمم المتحدة، ولا يتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). علاوة على ذلك، وبصورة انفرادية أن: ”تلغي هذه الإصلاحات السلطة التنفيذية للمنظمات الدولية في كوسوفو“ (S/2012/603، المرفق، الفقرة ٧) فهو دليل آخر على تجاهل بريشتينا الكامل للولاية الحصرية لمجلس الأمن بشأن المسألة. أود أن أشدد على أنه على الرغم من تلك التطورات المقلقة، لم يتغير موقفنا الثابت بشأن انخراط الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. ونعتقد أنه ينبغي للاتحاد الأوروبي الإبقاء على جهوده المحايدة لسد الفجوة في البيئة المؤسسية وتحسين الظروف المجتمعية البائسة في الإقليم.

أود أن أبين بوضوح موقف صربيا ومفاده أن ما هو مطلوب هو زيادة مشاركة بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وليس تقليصها. وإذا لم يكن لدى تلك البعثة القدرة الكافية على ذلك فالبديل هو أن تجري بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استعراضا لإعادة تشكيلها ووجودها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإذا ما اقتضى

الأمر ذلك، فستعمل صربيا من خلال اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة من أجل كفالة تخصيص الأموال الإضافية اللازمة لبعثة الأمم للإدارة المؤقتة في كوسوفو من خلال عملية الميزانية المقبلة.

يتناول تقرير الأمين العام يتناول التهديدات الأمنية التي تواجهها الطائفة الصربية في كل من شمال كوسوفو وجنوبها. ويلفت الانتباه إلى جريمة القتل المزدوجة للممثل المنتخب لأحد قرى صرب كوسوفو وزوجته بالقرب من بلدة أوروسيفاتش. وللأسف، فإن الجناة لا يزالون طلقاء، كما هو الحال دائما تقريبا في الهجمات ضد الصرب. كما يبرز التقرير العديد من رسائل ونشرات التهديد إلى العائدين من قبل المنظمات القومية الألبانية المتطرفة الموالية للألبان. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسرد مختلف حالات السرقة والحرق والنهب للمنازل ورمي السيارات الصربية بالحجارة.

وعلاوة على ذلك، يؤكد أنه ''شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار أعمال التخريب والتعصب الديني، بما في ذلك سرقة الأموال والبوابات والأجراس من إحدى الكنائس الأرثوذكسية وتدنيس المقابر الأرثوذكسية.'' (S/2012/603،الفقرة ٣٥) وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى ''أربعة حوادث اعتداء لفظي أو جسدي تعرض لها رهبان أرثوذكس.'' (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥) ولا يورد التقرير تفاصيل عما اذا جرت اعتقالات فيما يتعلق بجرائم الحقد هذه.

نحن نرى أن هذه الحوادث والكثير غيرها هي جزء من حملة منظمة للتخويف تستهدف صرب كوسوفو. ومن الواضح أن الهدف النهائي لها هو استكمال التطهير العرقي للصرب إجمالي والتطهير الثقافي لتراثنا. والنتائج واضحة. في الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، عاد إلى الإقليم ٤٥ شخصا فحسب من صرب كوسوفو المشردين داخليا. وفقا لتقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يمثل هذا العدد أقل من نصف عدد الذين عادوا خلال نفس الفترة من العام الماضي. أود أن أذكر المجلس بأنه وفقا للأمم المتحدة، تم طرد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من غير الألبان من أقليم كوسوفو وميتوهيا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ويلاحظ تقرير الأمين العام ''صدور قرار من سلطات كوسوفو يقضي، اعتباراً من شهر تموز/يوليه من هذا العام، بحظر استخدام اللوحات المعدنية الصربية الصادرة لكوسوفو.'' (المرجع نفسه، الفقرة ١٤) مما أدى إلى استخدام بعض صرب كوسوفو النظام الجديد للوحات تسجيل المركبات الصادر عن بريشتينا.

والهدف المعلن لهذا البرنامج هو، على ما يبدو، للقضاء على التمييز، حيث من المفترض أن يحصل جميع المقيمين في الإقليم على لوحات تسجيل للمركبات لا تحدد هويتهم عرقيا. ومع ذلك، فإن تقرير صدر مؤخرا بتمويل من الاتحاد الأوروبي يشكك أساسا في هذا. وأعدت التقرير منظمة غير حكومية أوروبية تدعى ديايكاسيا، وعنوانه ''حرية التنقل: إصدار لوحات تسجيل مركبات التي تحمل الأحرف RKS لأفراد الطوائف غير الألبانية في كوسوفو، ٢٠١٢''

واستشهد بالنتيجة المثيرة للقلق التي تم التوصل إليها: ''هناك نمط، تصدر وفقه تركيبة معينة من حرفين إلى أفراد ... الطائفة الصربية.'' وفقا للأدلة، وتصدر لوحات تسجيل مركبات لألبان كوسوفو تحمل مجموعات مختلفة من الأحرف. وأكد هذه الممارسة التمييزية للغاية والمثيرة للقلق لُمعدّي التقرير مسؤولٌ من مسؤولي شرطة كوسوفو، الذي استشهد في الوثيقة قوله ''إنه سر مُعلن أن المركبات الصربية مُعلَّمة''.

وبعد مرور سبعة عقود على وضع حد في القارة العجوز للأنظمة التي تضع علامات ظاهرة للجميع لتمييز أفراد الجماعات العرقية، تعود الممارسة الآن إلى الشواطئ الأوروبية.

لا بد من إدانة هذه الممارسة بأشد العبارات، إذا كانت تطبق حقا. هذا هو دليل آخر على تورط السلطات ذات الأصل الألباني في حملة مستمرة للتمييز ضد الصرب وترويعهم.

علاوة على ذلك، يلفت تقرير الأمين العام الانتباه إلى حالات عديدة من الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل جهاز شرطة كوسوفو، ويؤكد على الرفض المتكرر ممن يسمى وزير الداخلية، بيرم رجب، الشروع في إجراءات تأديبية بحق من تورطوا من الذين تحت قيادته في سلوك وحشي وتمييزي أو من يهدد تقاعسهم عن العمل سلامة الصرب.

يستنتج الأمين العام صراحة أن الحوادث المذكورة في تقريره ''مسوغات للقلق الشديد إزاء قدرة المؤسسة الشرطية في كوسوفو على احتواء التوترات وبناء ثقة الجمهور.'' (المرجع نفسه، الفقرة ١٨)

وفي ضوء ذلك، فإن الإعلان عن إلغاء السلطة التنفيذية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أمر يبعث على مزيد من القلق.

واصل المسؤولون الصربيون المتابعة الدقيقة للتحقيق الذي أطلقته فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في الادعاءات التي وردت في التقرير الذي أعده في كانون الأول/ ديسمبر عضو فرقة العمل السويسري، السيد ديك مارتي، ووافق عليه بالاجماع تقريبا الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

ووفقا لتقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بعنوان ''المعاملة القاسية للسكان والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''، فمئات من الصرب في كوسوفو تم اختطافهم قبل نزاع عام ١٩٩٩ وخلاله وبعد انتهائه وتم أرسالهم إلى معسكرات اعتقال سرية في جمهورية ألبانيا. بعد ذلك تم اختيار العديد منهم لتجرى لهم عمليات جراحية قسرا قبل أن يتم قتلهم. ويتم استخراج أعضائهم الداخلية وبيعها في السوق السوداء الدولية.

وبالطريقة نفسها إذ قامت صربيا بكل شيء لكشف ومحاكمة جميع الذين ارتكبوا فظائع ضد السكان الألبان في كوسوفو فإن صربيا تتوقع أن يتم السعي لمعرفة الحقيقة الكاملة، وأن تتم معاقبة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب هذه ضد الصرب في كوسوفو.

يجب ألا يُنظر إلى أسر الضحايا الصرب على أنها تستحق درجة أدنى من العدالة من ضحايا جرائم الحرب الأخرى التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة خلال التسعينات.

تؤيد صربيا عمل فرقة العمل التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي التي قامت بتكثيف الاتصالات وعلاقات العمل مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، كما ورد في المرفق ١ من تقرير الأمين العام.

ومع ذلك، وكما كان عليه الحال قبل إنشاء فرقة العمل التابعة للبعثة، لا يزال السؤال الحاسم للولاية دون إجابة. وسيكون ذلك ضروريا لفرقة العمل لتتمكن من كشف الحقيقة كاملة بشأن مختلف الادعاءات المروعة، بما في ذلك تلك التي أوردها التقرير الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الذي يحدد عددا من كبار المسؤولين في جيش تحرير كوسوفو بوصفهم قد ''أدوا دورا حيويا كمتآمرين في فئات مختلفة من النشاط الإجرامي.'' وهذا يشمل الاتجار بالأعضاء البشرية.

كما كان الحال في مناسبات سابقة أمام المجلس، تؤكد صربيا على اعتقادنا بأنه يجب على مجلس الأمن تأدية دور هام في المسألة، لأنه الهيئة القادرة على تأمين تعاون إلزامي وملزم للدول الأعضاء.

لا تزال أنباء وسائط الإعلام الدولية تلفت انتباهنا إلى أن الخيوط الجنائية المزعومة تقودنا إلى أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك بعض البلدان الأعضاء في مجلس الأمن.

نناشد المجلس ضمان أن تبقى أولوية الأمم المتحدة إجراء تحقيق شامل ومستقل. لقد قدمت صربيا مقترحات بشأن آلية التحقيق الت نتوخاها.

ومثلما هو الحال مع الإحاطات الإعلامية التي يقدمها إلى مجلس الأمن مرتين سنويا كبار موظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نتوقع أن يقدم المحققون في قضية الاتجار بالأعضاء البشرية أحاطات أعلامية بالطريقة نفسها.

نحن ملتزمون بالتوصل إلى سلام دائم بين الصرب والألبان في البلقان. ولكن لكي يكون هذا لسلام دائما فيجب أن يكون عادلا. أقول هذا ليس بصفتي رئيس وزراء صربيا فحسب، ولكن قبل كل شيء كشخص وُلد في كوسوفو وميتوهيا، في بريزرن، المدينة التي كانت بمثابة العاصمة الصربية في العصور الوسطى، وهي المدينة التي فيها اليوم أقل من ٢٠ صربي.

ويتطلب ذلك من كلا الطرفين على اتخاذ قرارات صعبة وشجاعة. ونحن على استعداد للقيام بدورنا. صربيا مستعدة للتطبيع والمصالحة في المنطقة. هذا يصب في مصلحة المواطنين العاديين. صربيا مستعدة أيضا للدخول في حوار هدفه التوصل إلى حل شامل، ولكننا لا نقبل ولن نقبل إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد.

إن الإجراءات من جانب واحد، من جانب أي من الطرفين، لا يقربنا من تحقيق تسوية شاملة. بل على العكس تماما، فلن يعمل ذلك سوى على أن تزيد الهوة بيننا أكثر.

أن ما نفتقر إليه حتى الآن هو هو محاور موثوق قادر على على القيام بما هو ضروري للتوصل إلى تسوية شاملة. سوف يتعين التوصل إلى حلول وسط من أجل التوصل إلى اتفاق. لسنا الوحيدين الذين يجب عليهم فهم هذه النقطة؛ يجب على بريشتينا أن تفهمها أيضا.

وإذ ننظر في كيفية المضي قدما، بوسعنا أن نستلهم من نيلسون مانديلا، الذي كتب بصورة مؤثرة ”إذا أردت تحقيق السلام مع عدوك، فلا بد لك من العمل معهز.وبعد ذلك سيصبح شريكك.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزير داتشيش على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هاشم تاتشي.

السيد تاتشي (كوسوفو) (تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب المجلس اليوم بشأن آخر التطورات في كوسوفو.

أسمحوا لي بأن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة من أجل السلام والتقدم في كوسوفو ومنطقة البلقان. لقد أكدت أول زيارة يقوم بها إلى جمهورية كوسوفو الشهر الماضي قيمنا المشتركة، ومصالحنا المتبادلة وجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الازدهار في كوسوفو. وكما تسنى للأمين العام أن يرى خلال زيارته، فإن بلدي من بين الأمثلة الأكثر نجاحا في بناء الدولة في سياق مختلف بعثات بناء السلام في شتى أنحاء العالم خلال العقود القليلة الماضية. لذلك، أسمحوا لي أن أقول في البداية إنه يحق للأمم المتحدة ولكوسوفو أن يفخرا كليهما بهذا الإنجاز الكبير. لقد تمخض عن تصميمنا وعن الدعم الهائل من المجتمع الدولي قيامُ دولة عصرية قابلة للحياة هدفها الرئيسي الاندماج في المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

وقد تحدّد مركز كوسوفو بإقراره في شباط/فبراير ٢٠١١. واسمحوا لي بأن أبلغ المجلس بأنني سأركز على المسائل التالية

ذات الأهمية فيما يتعلق بتوطيد كيان الدولة في كوسوفو: نهاية الاستقلال تحت الإشراف الدولي، والحالة في البلديات الشمالية، والحوار التقني بين جمهورية كوسوفو وجمهورية صربيا وآفاق اندماج كوسوفو في المؤسسات الأوروبية.

من الحقائق أن كوسوفو بنت دولة متماسكة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وعززت مؤسساتها الديمقراطية المتعددة الأعراق. وبصفتي رئيس وزراء جمهورية كوسوفو، يشرفني أن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز حديثاً في بناء الدولة نتيجة للقرار التاريخي الذي اتخذه الفريق التوجيهي الدولي بوضع حد لاستقلال كوسوفو تحت الإشراف. قبل خمس سنوات، أعلنت كوسوفو استقلالها، استنادا إلى عملية ذات طابع دولي صممتها الأمم المتحدة، وتولى قيادتها المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس مارتي اهتيساري. ونتيجة لتنفيذ اقتراح التسوية الشاملة، تحولت كوسوفو إلى دولة عاملة وديمقراطية ومتعددة الأعراق.

إن اعتماد وتنفيذ الدستور، واللامركزية من خلال تفويض السلطة للبلديات في جميع أنحاء البلد، وإنشاء ست بلديات جديدة للمجتمعات الصربية وانتخاب ٢٤ عضوا في البرلمان من المجتمعات، منهم ١٣ من المجتمعات الصربية في برلماننا المكون من ١٢٠ مقعدا – ليس سوى أمثلة قليلة للتحول الكبير الذي يشهده بلدي. في حكومتي، يشغل ثلاثة من صرب كوسوفو مناصب وزارية، من بينهم نائب لرئيس الوزراء.

لقد كان من العناصر الضرورية لتلك العملية إنشاء نظام محكم لحقوق الأقليات، بهدف استيعاب جميع مواطني كوسوفو، بغض النظر عن هويتهم العرقية، في الهياكل السياسية للدولة الجديدة. يضمن الإطار القانوني الشامل الذي يغطي تشريعات القطاع العام المساواة في الحقوق وتمثيل جميع المجموعات العرقية في كوسوفو. لقد أرست حكومتي أساساً قوياً ونظاما متعدد الحقوق يلبي المعايير الدولية ويتجاوزها في بعض الأحيان. إن التزامنا الذي لا يتزعزع بتلك المبادئ يدل كذلك على أن كوسوفو دولة متعددة الأعراق تقوم على القيم والمعايير الأوروبية، حيث ستظل مبادئ وروح خطة اهتيساري تشكل إلى الأبد جزءا من دولتنا ومجتمعنا.

في الأشهر الماضية أجزنا ٢١ من القوانين والتعديلات المهمة المتعلقة بإنهاء الاستقلال الخاضع للإشراف، وتتناول حقوق المجتمع، واللامركزية، والتراث الثقافي والديني والتعامل مع الماضي والمصالحة. بعضها قيد التنفيذ حالياً. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت قراراً بتعيين مفوض معني باللغات، ومدير للقناة الثانية من نظام البث العام في كوسوفو، وهي مخصصة حصرا للصرب والطوائف الأخرى. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2012/603)، فإن القصد من القوانين والتعديلات ذات الصلة تعزيز حماية الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وغيرها من مواقع التراث الثقافي. نحن فخورون بالحفاظ على ٤٥ من المقدرات الدينية والتاريخية والثقافية المصنفة من المناطق المشمولة بالحماية الخاصة، وقد اعتمدت حكومتي مؤخراً قائمة بمعالم ومواقع التراث الثقافي المشمولة بالحماية المؤقتة. نحن مهتمون جداً وملتزمون بحماية جميع الأديان، وشرطة كوسوفو مستعدة استعداد تاماً لتولي مسؤوليات توفير حماية الأديرة وغيرها من الهياكل الواقعة حاليا تحت مسؤولية قوة الأمن الدولية في كوسوفو.

في وقت تعاني فيه الكثير من البلدان من المشاكل الاقتصادية والصراعات العرقية والمآزق الحكومية، فإن حالة كوسوفو يمكن أن تقدم دروسا في بناء الدولة. لقد فتحت نهاية الاستقلال تحتالإشراف الدولي فصلا جديدا في كيان دولة كوسوفو وذلك بإنشاء مؤسسات ديمقراطية قابلة للحياة، واقتصاد سوق حرة، وبنية تحتية حديثة ونظام للعدالة فضلا عن الإدارة العامة والتعليم والثقافة. ونواصل النهوض بإصلاح

الإدارة العامة، استنادا إلى التوصيات الواردة في التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية، بغية التوصل إلى إدارة مستقلة وفعالة ومتعددة الأعراق، من خلال دمج ممارسات الحكم الديمقراطي.

تتمتع كوسوفو بأكثر المؤسسات استقرارا في المنطقة، وقد حافظت على اقتصادها الكلي واستقرارها المالي على الرغم من الأزمة المالية وأزمة الديون في أوروبا. ونتوقع هذا العام نموا اقتصاديا بنسبة ٥ في المائة. وتعكس نهاية الاستقلال تحت الإشراف ثقة المجتمع في أن كوسوفو، بدعم من قيادتها الحالية وشعبها، سوف تنضم بنجاح إلى الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة. وتلتزم حكومتي التزاماً شديداً بسيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وتركز على ذلك. وقد اضطلعت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بدور حاسم خلال تلك السنوات القليلة الماضية. وبناء على إنجازاتنا، نؤيد تماما إعادة تشكيل البعثة وتقليصها بنسبة ٢٥ في المائة. وكما يؤكد تقرير البعثة (S/2012/603، المرفق الأول)، فقد حققت مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو تقدما كبيرا، وستظل البعثة شريكا إستراتيجيا لجمهورية كوسوفو. ويتكامل إنهاء الاستقلال الخاضع للإشراف مع إعادة تشكيل البعثة في توطيد كيان الدولة ويقفان دليلا واضحاً على التقدم المحرز في كوسوفو بشكل عام.

نحن نعترف تماما بدور البعثة في مجال سيادة القانون وفي عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. بناء على ذلك، سنظل ملتزمين باعتماد قاعدة قانونية جديدة في سياق تمديد ولاية البعثة حتى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيقوم برلمان كوسوفو باعتماد نتائج المفاوضات باعتبارها اتفاقاً ثنائياً بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي. في الشهر الماضي، واصل عدد حالات الاعتراف الرسمي باستقلال كوسوفو تزايده في إطار عملية ثبت أنه لا يمكن وقفها.

وأود أن أشكر جمهورية تشاد وجمهورية مالي على قراريهما مؤخراً بالاعتراف باستقلال كوسوفو.

إن نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً قد اعترف بجمهورية كوسوفو، ونتوقع مزيداً من الاعترافات خلال الأسابيع والشهور القادمة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن عدم الاعتراف يعرض استقرارنا للخطر ويقوض الاستثمار الأوروبي والدولي في جهود بناء الدولة، ويعرقل آفاق الاندماج في جميع أنحاء المنطقة أيضاً. وسيكون تنفيذ أحكام اقتراح التسوية الشاملة وإنهاء الاستقلال الخاضع للإشراف محطة هامة على طريق بناء كوسوفو متعددة الإثنيات نابضة بالحياة وتتسم بالتنوع.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن عدداً متزايداً من المجتمعات المحلية بات يطلب خدمات مختلفة من حكومتي. وهناك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من صرب كوسوفو صدرت لهم وثائق الهوية الشخصية وجوازات السفر من جمهورية كوسوفو، بما في ذلك العديد من الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات من الصرب.

إن التزامنا بالنهوض بحقوق الطوائف وأعضائها وحماية تلك الحقوق، بما في ذلك حق العودة، يظل أمراً أساسياً في سياستنا الداخلية. وقد خصصت حكومتي ما يزيد على ٨ ملايين يورو لهذا الغرض خلال عام ٢٠١٢، وفي السنوات الثلاث القادمة ستخصص حكومتي أكثر من ٢١ مليون يورو لحقوق العائدين والطوائف حصرياً.

وقد اعتمد عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل وأنشئت مكاتب بلدية جديدة من أجل الطوائف والعائدين. وهذه المكاتب مسؤولة عن حماية حقوق الطوائف من غير الأغلبية والنازحين والعائدين وكفالة الوصول المتكافئ إلى الخدمات العامة وتنسيق عملية العودة.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، توصلت حكومتي إلى اتفاق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إتاحة الفرصة لصرب كوسوفو الذين يحملون مواطنة مزدوجة للتصويت في الانتخابات الصربية الأخيرة. ويرد مبدأ المواطنة المزدوجة في دستور جمهورية كوسوفو تماشياً مع المعايير الأوروبية. وكانت نسبة مشاركة صرب كوسوفو في تلك الانتخابات ٣٠ في المائة تقريباً، وهي أقل من النسبة التي شهدتها الانتخابات المحلية والبرلمانية الأخيرة التي نظمتها مؤسسات كوسوفو.

ومن المهم التأكيد على أنه للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب، وافقت صربيا على عدم تنظيم انتخابات في كوسوفو، بقبولها بشرعية النظام الدستوري في بلدي.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وقع حادث أمني في ٢٨ حزيران/يونيه في بريشتينا عند معبر مرداري/مردار. فقد أصيب ما مجموعه ٣٢ من أفراد شرطة كوسوفو بجروح نتيجة المصادمات المباشرة مع المحتجين الصرب الذين عمدوا إلى إلقاء الحجارة وحاولوا إزالة إحدى علامات الحدود الخاصة بكوسوفو.

وكانت استجابة قوة شرطة كوسوفو، التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، محسوبة وغير عنيفة. وشرطة كوسوفو اليوم هي المؤسسة الرائدة في القطاع الأمني، وتمثل طوائف الأقليات في تلك القوة نسبة ١٥ في المائة تقريباً - وهي نسبة نموذجية بكل معايير البلقان.

ووقع عمل إجرامي في ٦ تموز/يوليه. ونحن ندين بشدة مقتل اثنين من مواطني كوسوفو في قرية تالينوفك/تالينوفاك في بلدية فيريزاي/أوروسيفاك. وسلطات كوسوفو تعتبر ذلك الحادث عملاً إجرامياً يتعارض مع قيم مجتمعنا ودولتنا. واستجابتنا السريعة تبين أن هذا النوع من العنف لا يمكن قبوله وأن على السلطات أن تحقق في القضية لضمان تقديم مرتكبيه للعدالة في أقرب وقت ممكن.

وأود الإشارة إلى أن هناك بيانات موثوق بها تؤكد أن الجرائم ذات الدوافع الإثنية في كوسوفو قد انخفضت إلى حد كبير في فترة ما بعد الاستقلال. وفي هذه الأيام، أضحت بريشتينا أكثر أمناً من معظم عواصم المنطقة. وفي هذا السياق، وطبقاً لدراسة استقصائية قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليه، فإن مستوى رضا صرب كوسوفو عن أداء المؤسسات الأمنية يتصاعد بشكل إيجابي. وتؤكد هذه الدراسة أيضاً أن الأمن الشخصي لم يعد مدعاة للقلق.

ويسرني إبلاغ المجلس بأنه في ٤ حزيران/يونيه، أعلنت حكومتي عن إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتعامل مع الماضي والمصالحة، ليكون تعبيراً عن التزام الحكومة بتلك المبادرة الهامة. وليس الغرض من ذلك إنزال العقاب وإنما وضع برنامج تعويضات للضحايا وأسرهم والملاحقة القضائية للجناة، كيما يتسنى لأعضاء كل طائفة من الطوائف الإثنية المضي قدماً صوب المصالحة.

وأود أن أؤكد هنا أن بلدي قد حقق تقدماً كبيراً في إدماج الطائفة الصربية سواء على مستوى الحكومة المركزية أو الحكم المحلي. ونحن ملتزمون بإدماج أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من صرب كوسوفو في جميع أنحاء كوسوفو وفي مؤسساتنا، ونجحنا في ذلك. وهم يتمتعون الآن بالحكم الذاتي في بلديات غراتشانيتسا/غراتشانيس، ونوفو بردو/نوفوبيردي، وكلوكت/كللوكت، ورانيلوغ/رانيللوغ، وبارتيس/بارتيش، وستربس/شتيربسي.

إلا أننا لم نستطع أن نحقق نفس النتائج في البلديات الثلاث في المنطقة الشمالية من كوسوفو، حيث لا يتجاوز عدد الصرب المحليين ٣٠ ٠٠٠ شخص. وفي نفس الوقت، حاولت صربيا السيطرة الإدارية على تلك البلديات من خلال شرطتها وهياكلها الأمنية غير القانونية، التي تديرها الحكومة في بلغراد وتمولها وتسيطر عليها سيطرة مباشرة. ولم تسمح

صربيا للصرب المحليين بالتعاون مع الوجود الدولي أو قوة كوسوفو أو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أو مؤسسات كوسوفو.

وموقف حكومتي واضح بشأن مسألة الشمال. فنحن نعارض أفكار التقسيم، وتعديل الحدود أو تبادل الأراضي. ونتيجة لذلك، قررت حكومتي مؤخراً إنشاء مكتب إداري في شمال ميتروفيتسا، وهذا المكتب سيقدم كل الخدمات لمواطني هذا الجزء من كوسوفو، وسيقوم بتنسيق مشاركة الحكومة واستثماراتها في هذه المنطقة. وفي البداية، سيتألف المكتب من سبع مديريات و٥٥ موظفاً ويترأسه أحد نشطاء المجتمع في شمال ميتروفيتسا. وهذه خطوة هامة أخرى صوب إنشاء بلدية شمال ميتروفيتسا، وفقاً لما ورد في اقتراح اهتيساري. وسيوفر المكتب زهاء ٨٠ وظيفة جديدة وستبلغ ميزانيته حوالي ٤ ملايين يورو في السنة لتقديم الخدمات الأساسية للسكان ولمشاريع البنية التحتية في شمال ميتروفيتسا. وقد تلقينا ردوداً إيجابية من المواطنين المحليين، تجلت في تلك الآلاف من طلبات التوظيف التي تلقاها المكتب الإداري.

وفي هذا العام، أعلنت عن بدء حوار بين حكومتي وصرب كوسوفو في البلديات الشمالية، بغية معالجة الموقف في تلك المنطقة. ووضعنا بالفعل خطة بشأن كيفية دمج تلك المنطقة مع بقية كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يرد في التقرير المرحلي للعام المنصرم في كوسوفو، طالبت المفوضية الأوروبية بوضع استراتيجية إدماج تغطي البلديات الشمالية الثلاث. ولابد لنا أن نصر على سيادة القانون في ذلك الجزء من كوسوفو، وانسحاب قوات الشرطة والقوات الأمنية غير القانونية التابعة لصربيا، وكفالة حرية الانتقال لجميع الأشخاص، والتنمية الاقتصادية والدعم، وعودة النازحين والمصالحة.

وبالنيابة عن جمهورية كوسوفو، تعهدنا بالتواصل والتعاون مع كل زعيم صربي يجري انتخابه في الجزء الشمالي ممن يحترمون مؤسسات بلدي. ونحن مستعدون لإيجاد أفضل حل لإدماج صرب كوسوفو سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع بقية كوسوفو. إلا أننا لن نتنازل أبداً عن استقلال دولتنا وسيادتها وسلامتها الإقليمية أو نظامها الدستوري.

إن كوسوفو تؤمن بالحوار كقيمة ديمقراطية، ومن هذا المنطلق بدأنا بإجراء الحوار التقني مع جمهورية صربيا في آذار/مارس ٢٠١١. فذلك الحوار الذي عقد بتيسير من الاتحاد الأوروبي، كما تنص عليه الجمعية العامة، أدى إلى إحراز تقدم كبير وأنتج سبعة اتفاقات ثنائية هامة. وبعض تلك الاتفاقات قيد التنفيذ؛ ومع ذلك، تظل أغلبية تلك الاتفاقات مجرد حبر على ورق.

لقد أبرم الاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة للحدود في ٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، ولكن البروتوكول الفني لم توقعه صربيا بعد. وترفض صربيا تنفيذ الاتفاق بشأن التعاون الإقليمي. ونحن نعتقد أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي في الحوار إلا إذا جرى تنفيذ الاتفاقات تنفيذا كاملا؛ لهذا السبب أثبتت جمهورية كوسوفو أنها بناءة وفعالة في ابرام الاتفاقات وتنفيذها. ومصداقية الحوار التقني على المحك، ونحن ندعو صربيا إلى الوفاء بما تم الاتفاق عليه خلال هذه العملية.

في الوقت نفسه، اسمحوا لي أن أكرر هنا أن تطبيع العلاقات مع صربيا هو أولوية لنا. ونحن ندرك حقيقة أن عدم وجود علاقات طبيعية وترسيم للحدود بين كوسوفو وصربيا عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقرار والأمن والرخاء في جميع أنحاء منطقة البلقان.

وأود أن أؤكد مجددا هنا بكل وضوح أنه في حين نحرص حرصاً شديداً على الحوار، فإن السلامة الإقليمية لكوسوفو لن تكون موضع تشكيك في أي وقت من الاوقات وفي ظل

أي ظرف من الظروف. إن دولة كوسوفو حقيقة سياسية وقانونية.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن كلا البلدين ينبغي ألاّ يظلا رهينة للتوترات السياسية، لا سيما أن ماضي ومستقبل بلدينا متشابكان بعمق. وسوف نحقق تطلعاتنا الاوروبية-الأطلسية ونمضي قدما نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

إن البند الرئيسي لحكومة بلدي، إلى جانب الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، هو الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. فمنذ عام ١٩٩٩، ما فتئ الاتحاد الأوروبي جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية لبناء مستقبل جديد. ونحن نواصل التعاون الوثيق مع مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الاوروبي، وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بريشتينا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت كوسوفو تقدما في عملية إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي. ومن خلال دراسة جدوى، وضعنا المسار المؤدي إلى بدء المفاوضات بشأن التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، وفي ١٤ حزيران/يونيه، تلقينا رسميا خريطة الطريق لتحرير التأشيرات التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية، ودخلنا رسميا في حوار منظم يتعلق بسيادة القانون. علاوة على ذلك، سوف ينشر الاتحاد الأوروبي في هذا الخريف دراسة جدوى حيال استعداد كوسوفو للتفاوض بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وسوف تكون تلك اللحظة لحظة تاريخية لفتح مرحلة جديدة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

إن كوسوفو تستحق المضي قدما في عملية التكامل الأوروبي. فتاريخنا وثقافتنا وجغرافيتنا تجعلنا أوروبيين؛ إننا نتشاطر بالفعل القيم الأوروبية الأساسية وسنواصل ممارستها.

وبالنيابة عن جمهورية كوسوفو مؤسسات وشعباً، اسمحوا لي أن اختتم كلامي هنا بحقيقة أن توطيد دعائم الدولة وتعزيز الاعتراف الدولي هما أولويتان رئيسيتان لبلدي. إن تفاؤلنا اليوم تغذيه حقيقة أننا دولة حديثة وقادرة على البقاء ومتعددة الأعراق تتحرك نحو الاندماج في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية. فنحن الآن وسوف نبقى عضوا كاملا واستباقياً ومسؤولاً في المجتمع الدولي عن طريق تصديرنا للسلام والاستقرار والازدهار في منطقة البلقان وفي أوروبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن استهل كلامي بتوجيه الشكر إلى السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو ورئيس بعثة الامم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الاعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أرحب بدولة السيد إيفيكا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، وأن أشكره على إحاطته الاعلامية. ونشكر أيضا السيد تاتشي.

إن الفترة التي يشملها تقرير الأمين العام (S/2012/603) اتسمت بالهدوء النسبي على الرغم من الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو، حيث لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، على نحو ما أكده الأمين العام. ومن الأهمية بمكان التدليل على الالتزام المتزايد بإدارة قطاع الأمن، ولا سيما بحماية الأقليات، وممتلكاتهم، وتراثهم الثقافي والديني. ولقد اتسمت الفترة على نحو بارز بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في صربيا بتاريخ ٦ و ٢٠ أيار/مايو الماضي، بما في ذلك عملية التصويت في كوسوفو، التي جرت بشكل منظم بفضل النهج المسؤول الذي اعتمده كلا الطرفين، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو.

ويسرنا أنه تم التوقيع على عدة اتفاقات بين الأطراف بشأن عدد من المسائل الهامة، بما في ذلك التعاون الإقليمي، وحرية التنقل، والتصديق على الشهادات، ودفاتر السجل المدني، وسجلات السجل العقاري، والإدارة المتكاملة لنقاط العبور، وحرية نقل البضائع. ومن الواضح أن التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقات، الذي يتطلب التزام كلا الطرفين بالترفع عن خلافاتهما في الرأي، سيكون له أثر إيجابي على الحياة اليومية للناس وسيسهم في تخفيف حدة التوترات وتعزيز الظروف التي تفضي إلى الحوار، ولا سيما بشأن المسائل الأكثر صعوبة.

ونلاحظ أيضا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أبرز الأمين العام، تم تعليق الحوار بين الطرفين نظراً للجداول الزمنية للانتخابات. وتأكيد الرئيس الصربي الجديد على التزام بلده بالوفاء بالتعهدات المتخذة مع بريشتينا، وبياناته المؤيدة لمواصلة الحوار مع هذه الاخيرة لهما تطوران رئيسيان يدعوان الى التشجيع.

على صعيد آخر، نرحب بالتقدم المحرز في التحقيق في ادعاءات الاتجار غير الشرعي بالأعضاء البشرية، ونتطلع بشكل خاص الى البدء في ٣ أيلول/سبتمبر بمحاكمة المتهمين بالجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، وممارسة الانشطة الطبية على نحو غير قانوني. ومن الاهمية بمكان بذل كل جهد للتحقيق في تلك الادعاءات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحن نشكر بعثة الامم المتحدة على دعمها للطرفين، الامر الذي مكّن من تحقيق التقدم، لاسيما بشأن مسألة المفقودين.

وعلى الرغم من استمرار الحوادث، هناك سبب للأمل في ما يتعلق بمواصلة الحوار بين الطرفين والتزامهما باحترام الاتفاقات السابقة، ولا سيما الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من التوترات بين الطوائف. ولقد أحرز تقدم كبير بالفعل في تحسين العلاقات بين الطرفين. وهذا التقدم يجب أن يستمر.

ومن المهم مواصلة الجهود المطلوبة، بدعم من المجتمع الدولي، لكفالة مستقبل أفضل لشعوب المنطقة والتوصل الى حلول وسط من خلال التفاوض والحوار بشأن مختلف المسائل قيد النظر، تمشياً مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى عمله وعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ككل. وأود أن أرحب في المجلس بدولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو.

أود أيضا أن أرحب بفخامة السيد إيفيكا داتشيش، رئيس وزراء صربيا، في جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم، وأن أهنئه على تعيينه. والمملكة المتحدة تتطلع قدما إلى العمل بصورة وثيقة مع الحكومة الجديدة في صربيا.

وتعرب المملكة المتحدة عن تقديرها لتقرير الأمين العام الشامل (S/2012/603). ولا يزال يحرز تقدم مطرد في كوسوفو على الصعيد السياسي كما يتجلى في قرار الفريق التوجيهي الدولي بالعمل نحو إنهاء الاستقلال الخاضع للإشراف في شهر أيلول/سبتمبر. فهذه الخطوة تعترف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها كوسوفو خلال السنوات الأربع الماضية، لا سيما اعتمادها لقوانين تتماشى مع مقترح التسوية الشاملة وتنفيذه. ومن الجدير بالملاحظة القوانين المعنية ببريزرين وفيليكا هوتشا وتعيين مفوض معني باللغة، والانتقال إلى تعيين مدير لقناة تلفزيون صربيا، RTK2.

لا بد، طيلة اتباع سبيل الامتثال للانضمام للاتحاد الأوروبي، من الإبقاء على الزخم الذي ولدته رغبة كوسوفو في إنهاء الاستقلال الخاضع للإشراف. فالتعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار جزء لا يتجزأ من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن المفهوم أن فترة الانتخابات في صربيا والتشكيل

اللاحق للحكومة قد أحدثا ثغرة في عملية الحوار الذي يسر له الاتحاد الأوروبي؛ وبتشكيل حكومة جديدة في صربيا، نأمل أن نرى استئنافا للحوار الذي ييسر له الإتحاد الأوروبي مع كوسوفو في أقرب وقت ممكن، وفي الواقع ليس مجرد استئناف الحوار ولكن، اقتباسا لكلمة الممثل الخاص، إعادة تنشيطه.

ومن الحيوي أن تعمل بلغراد على تنفيذ الإتفاقات الفنية التي تم التوصل إليها بالفعل بشأن التعاون الإقليمي، وحرية الحركة، ولا سيما الإدارة المتكاملة للحدود. أرحب بالإلتزام بذلك الهدف، وهو التزام سمعناه من فورنا من رئيس الوزراء داسيتش، ونأمل أن نرى متابعة سريعة للموضوع. ولا بد لبريشتينا أيضا من أن تبقي على التزامها بتلك الاتفاقات وأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق المتعلق بسجلات الأراضي والمساحة. ونؤيد تطوير الحوار بين بريشتينا وبلغراد للتصدي للتحديات السياسية الرئيسية، بمن فيها شمال كوسوفو.

أما بشأن الحالة في شمال كوسوفو، فيتعين على بريشتينا وبلغراد الانخراط مع بعضهما البعض للعمل من أجل حل المسائل الرئيسية المعلقة. ومن المهم أن تعملا على نحو مسؤول وأن تتعاونا مع بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو. وتعرب المملكة المتحدة عن تقديرها للطريقة المحترفة التي تواصل بها بعثة الإتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو الإضطلاع بمهامهما في ظروف ضاغطة. وأن أي محاولات لعرقلة حرية الحركة غير مقبولة بالطبع، وقد وردت أمثلة على هذا في تقرير الأمين العام.

ومن مسؤولية بريشتينا أن تجد طريقا للمضي قدما، بيد أن تلك المسؤولية لا بد من أن تحظى بدعم بلغراد تماشيا مع الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من أجل إحراز تحسن ملموس ومستدام في العلاقات مع كوسوفو. ونود أن نرى نهجا يتبعه الطرفان وجميع أعضاء الحكومة الجديدة في صربيا وذلك بتهيئة المجال من أجل التعاون وإيجاد حل توفيقي. ولا بد من القيام بعمل لدعم ذلك للتصدي للهياكل غير القانونية الموازية القائمة في الشمال.

ولا بد لحكومة كوسوفو من أن تظهر التزامها نحو الأقليات في جميع أرجاء كوسوفو. ولا بد لها من أن تضع استراتيجيتها للشمال، بما في ذلك وضع رؤية اجتماعية اقتصادية. وفي ذلك الصدد، نرحب بفتح المكتب الإداري في شمال ميتروفيتشا، وهي خطوة أولى حيوية نحو تقديم الدعم العملي للمواطنين الكوسوفيين في الشمال. ونأمل أن يبدي المجتمع الدولي دعمه لإدارة مستدامة في شمال كوسوفو بمساعدة بريشتينا في توطيد تلك المبادرة.

إن المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء أعمال العنف الأخيرة المحفزة عرقيا. وأن الأحداث التي وقعت خلال الاحتفال بسانت فيتوس كانت غير مقبولة، وإن التدابير الملموسة التي ترمي إلى الحيلولة دون وقوع أحداث بين المجموعات العرقية ستتمثل في اشراك مجتمع صرب كوسوفو في الشمال.

ونرحب بالجهود التي يقوم بها الممثل الخاص من أجل التركيز على مسائل العودة والتحديات التي تواجهها الأقليات في كوسوفو. فالأمن عنصر هام بالنسبة للعائدين، ولكن في رأينا أن الاعتبارات القاطعة هي الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحصول على التوظيف والتعليم. ومكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعزي الانخفاض الأخير في العودة إلى عدم توفر الأرض للعائدين والعدد المحدود من المنازل التي يجري تشييدها. ومن الجوهري الإبقاء على التمويل من جانب حكومة كوسوفو والمجتمع الدولي على حد سواء لدعم الاستمرار في عملية العودة. ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة هي أكبر مانح ثنائي، إذ أسهمت بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني في مشاريع العودة خلال عام ٢٠١٢. ونشجع الآخرين على تقديم دعمهم.

ترحب المملكة المتحدة بالعمل الشامل والنشيط الذي تقوم به فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المتعلق بتهريب الأعضاء البشرية الواردة في تقرير مارتي. وما برحنا نؤيد بقوة وجهة النظر القائلة بأن بعثة الإتحاد الأوروبي هي الجهة الصحيحة للمضي قدما بذلك العمل. إذ لديها السلطة والولاية اللازمتين، وقد أقامت تعاونا وثيقا مع ذوي المصالح الرئيسيين، بما في ذلك السلطات في ألبانيا وصربيا. ونثق بقدرتها وتصميمها على المضي قدما بهذا العمل الهام.

ستواصل المملكة المتحدة دعمها للتقدم في كوسوفو وصربيا، وهو تقدم لا يمكن عكس مساره، ويفضي إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونتوق إلى سماع وجهات نظرهما في إطار الإتحاد الأوروبي متجسدة على نحو أكثر في الرزمة الموسعة للجنة في هذا الخريف. ونأمل أن تعزز بريشتينا وبلغراد سلسلة الخطوات التي تتخذانها بروح من التعاون والمصالحة البناءة من خلال الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بالتيسير له.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للمثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر فخامة السيد إيفيكا داسيتش رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تقي على بيانيهما.

لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات هامة. ومما يبعث على الارتياح أن الانتخابات الصربية الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في كوسوفو قد سارت بطريقة سلمية ومنظمة، بفضل جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وغيرها من المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتهيئة النموذج الملائم لتصويت مقبول لدى جميع الأطراف.

ونرحب أيضا بإظهار بلغراد وبريشتينا الإرادة اللازمة لاستئناف الحوار الذي يقوم بالتيسير له الإتحاد الأوروبي، وذلك ما أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في بلغراد لبحث تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن وكذلك تناول مواضيع جديدة. وفي ذلك الصدد، نرحب أيما ترحيب ببيانات الرئيس توميسلاف نيكوليتش التي تؤكد التزام صربيا بالوفاء بجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار وكذلك استعدادها للدخول في محادثات مع قيادة بريشتينا في المستقبل. ونأمل أن تستأنف المحادثات قريبا، وأن تؤدي إلى تقدم ملموس بشأن المسائل المثيرة للتراع.

إن مسألة الأشخاص المفقودين مسألة إنسانية هامة. ونأمل بفضل الدعم المباشر والتشجيع من بعثة الأمم المتحدة أن يكون بالإمكان إحراز مزيد من التقدم بشأنها. لقد لاحظنا الخطوات التي تتخذها فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في التحقيق في الإدعاءات بتهريب الأعضاء البشرية والقانون الأخير الذي صدر في ألبانيا بشأن التعاون مع فرقة العمل. ونكرر موقفنا ومفاده أنه ينبغي القيام بتحقيق شامل ومحايد في جميع جوانب المسألة.

ونتشاطر تقييم الأمين العام ومفاده أن الحالة في الجزء الشمالي من كوسوفو لا تزال هشة وتستدعي اليقظة المستمرة وتحلي جميع الأطراف بضبط النفس لتقليص إمكانية عدم الاستقرار. ونلاحظ مع القلق أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقع عدد من أعمال العنف بين الطوائف وذلك في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. فالهجوم الذي وقع على الحافلات التي تقل أطفال الصرب مسألة تبعث على القلق الشديد وكذلك استمرار العنف والجريمة ضد الأقلية الصربية،

بما في ذلك قتل بعض العائدين. ونتشاطر وجهة نظر الأمين العام المتمثلة في ضرورة اتصال جماهيري حقيقي من تقوم به مؤسسات كوسوفو ولا سيما الشرطة. ونحض المنظمات الدولية الموجودة في كوسوفو، خاصة قوة كوسوفو وبعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على ممارسة سلطاتها للحيلولة دون تكرار هذه الحوادث وضمان سلامة الأقلية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمواصلة بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها بطريقة نزيهة ومحايدة وتيسير التعاون بين بريشتينا وبلغراد والطوائف في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الإتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشيد بالممثل الخاص ونؤيده ونشيد ببعثة الأمم المتحدة على مساهمتها في تحسين الحالة في شمال كوسوفو وعلى الخدمات التي تقدمها البعثة في المجالات التي تحسن من الحياة اليومية لأبناء كوسوفو. وينبغي للبعثة أن تواصل عملها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للوكالات الأخرى الموجودة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وبعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وغيرها من الجهات أن تواصل التعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بدولة السيد ايفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا؛ ودولة السيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو؛ وبمعالي السيد أنور خوجه، وزير خارجية كوسوفو؛ ومعالي السيد ايفان مركيتش، وزير خارجية صربيا.

وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية المفصلة. وقد شهدنا، على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، حدثين سياسيين رئيسيين في كوسوفو وفي المنطقة وأود أن أتطرق إليهما اليوم.

أولا، أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في صربيا في أيار/مايو وأدت إلى إنشاء حكومة جديدة في بلغراد. ويسرنا أن أغلبية واسعة من الصرب - ٧٥ في المائة - أيدت الأحزاب التي تدعو إلى تعزيز تكامل صربيا مع الاتحاد الأوروبي. وأود أن أؤكد للسيد داتشيتش أن ألمانيا ستظل شريكا يُعتمد عليه وعلى استعداد للتعاون بشكل وثيق مع حكومته ودعم عملية الإصلاح الضروري.

ونرحب أيضا بأن مواطني كوسوفو من الصرب تمكنوا من المشاركة في الانتخابات دون مواجهة أية قضايا أمنية كبيرة. وتلك هي نتيجة التعاون العملي بين جميع الأطراف المعنية والدعم الجدير بالتنويه الذي وفرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو.

واغتنمت حكومة كوسوفو الفرصة المتاحة لتظهر أنها راعت بنشاط مصالح الأقلية الصربية في البلد. كما تظهر الانتخابات إمكانية التوصل إلى حلول وسط بشأن المسائل العملية عند توفر الإرادة السياسية لإيجاد حل يعود بالنفع على الطرفين.

وبعد إنشاء حكومة الصربية الجديدة، نأمل في سرعة استئناف الحوار الذي يجري بين بلغراد وبريشتينا بوساطة الاتحاد الأوروبي. ونظرا لإمكانية حصول كل من صربيا وكوسوفو على عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن الحوار لا يزال أكثر الوسائل فعالية للإسهام في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

ولذلك، فإننا نؤيد تماما مبادرة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، والتي تهدف إلى الارتقاء بالحوار،

تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، إلى المستوى السياسي من أجل تحقيق تقدم ملموس ومستدام في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ونحن نرحب بأن رئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء تاتشي قد أشارا إلى استعدادهما للدخول في حوار من هذا القبيل.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التنفيذ السريع والكامل للاتفاقات القائمة، ومنها على سبيل المثال الاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة للحدود أو بشأن تمثيل كوسوفو في المنظمات الإقليمية، لا يزال من العوامل الرئيسية. وكخطوة ثانية، يتعين التوصل إلى اتفاقات في المجالات التي لم تجر معالجتها حتى الآن، مثل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقد شدد الأمين العام دائما، خلال زيارته الأخيرة حسنة التوقيت تماما لكوسوفو وبلدان أخرى في المنطقة، بما في ذلك أماكن ذات قيمة رمزية مثل سريبرينيتشا وبريزرين ودير فيسوكي ديتشاني، على ضرورة حل التوترات القائمة من خلال الحوار وتوثيق التعاون الإقليمي. وبخصوص كوسوفو، نأمل أن يستجيب الجانبان لدعوة الأمين العام من خلال الانخراط البناء في عملية الحوار الرفيع المستوى باعتبار ذلك خطوة ضرورية لتحقيق التطلعات الأوروبية لبلديهما.

والتطور السياسي الرئيسي الثاني الذي أود أن أتطرق إليه اليوم هو القرار الذي اتخذه الفريق التوجيهي الدولي في ٢ تموز/يوليه بإنهاء الإشراف على استقلال كوسوفو، وبالتالي، إغلاق المكتب المدني الدولي في كوسوفو. وإنهاء الاستقلال تحت الإشراف، والذي لا يزال يتطلب اعتماد السلطات المختصة في كوسوفو للتعديلات الدستورية والتشريعية اللازمة، يستند إلى اقتناعنا الراسخ بأن كوسوفو نمت لتصبح دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق من خلال تنفيذها لالتزاماتها بموجب خطة اهتيساري. وتشمل هذه الالتزامات، في جملة أمور، إصدار قوانين بشأن حقوق الأقليات العرقية وبشأن التراث الثقافي والديني وبشأن اللامركزية.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات. ونحن ندين جميع أعمال العنف العرقي من قبل جميع الأطراف ونؤكد من جديد دعمنا القوي لاستمرار التعاون بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ويتعين على الأطراف الأخرى، بما في ذلك الصرب في شمال كوسوفو، الامتناع عن العنف وتعزيز تعاونها مع بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا. غير أن التقرير الذي قدمته البعثة يشير بوضوح إلى أنه يجري التحقيق مع مرتكبي أعمال العنف من جميع الخلفيات العرقية ومحاكمتهم. ومن ثم، فإن البيانات التي تتضمن مزاعم مختلفة هي ببساطة كاذبة ومضللة بشكل خطير.

ونرحب بتركيز بعثة الأمم المتحدة على التحديات التي تواجهها الأقليات في كوسوفو وعلى مسألة العودة الطوعية إلى كوسوفو. ومع ذلك، فإنه يتعين أن يراعي أي تحليل مستقبلي لمسألة العودة الطوعية العوامل الاقتصادية والديموغرافية.

وأخيرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الوضع في شمال كوسوفو حيث لا تزال الحالة الأمنية مضطربة. وبسبب الحواجز والاعتداءات الجسدية المتكررة على موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي ومركباتها، لا تزال حرية حركة البعثة منقوصة. ونحن ندين بشدة الحواجز والتهديدات المستمرة لموظفي البعثة وندعو جميع الأطراف، ولا سيما السلطات الصربية، إلى استخدام نفوذها لدى العناصر الفاعلة المسؤولة في شمال كوسوفو للسماح للبعثة بتنفيذ ولايتها على نحو كامل.

كما ندين بشدة استمرار أعمال العنف ضد قوة كوسوفو، مثل استخدام متظاهرين صرب للأسلحة النارية ضد مجموعة من جنود القوة في ١ حزيران/يونيه في محاولة واضحة لإلحاق إصابات بالغة بالجنود أو حتى قتلهم.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن حل المشاكل في شمال كوسوفو إلا بالوسائل السياسية. وبناء الثقة بين السكان المحليين والسلطات المختصة في بريشتينا لا يزال أمرا لا غنى عنه. وفي هذا السياق، نشيد بحكومة كوسوفو لقرارها بإنشاء مكتب إداري في شمال ميتروفيتسا. وهذا القرار يمثل خطوة هامة في استراتيجية أوسع نطاقا للتواصل مع السكان الصرب في الشمال. ونحن نشجع جميع الأطراف الفاعلة في الميدان، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، على دعم مبادرة بريشتينا للتواصل.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن ألمانيا تأخذ الادعاءات الواردة في ما يسمى تقرير مارتي على محمل الجد. ولذلك، نحن سعداء جدا بالتقدم الكبير الذي تحقق في العمل الهام الذي تقوم به فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي منذ مناقشتنا السابقة في أيار/مايو (انظر S/PV.6769). وإصدار قانون يمكن فرقة العمل من إجراء تحقيقات جنائية كاملة ونزيهة ومستقلة في ألبانيا يمثل خطوة كبيرة. وكثفت فرقة العمل تعاونها أيضا مع الهيئات المناظرة ذات الصلة في المنطقة ومع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى أن تتوقف عن الانخراط في مناقشات حول التسلسل الإداري والأدوار والمسؤوليات، وأن توحد، عوضا عن ذلك، صفوفها لدعم العمل الهام الذي تضطلع به الخاص فرقة العمل الخاصة بالتحقيق.

السيد جوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيد ظريف لتقديمه تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/603). ونرحب بمشاركة رئيس وزراء صربيا، السيد ايفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم ونتفق معه في آرائه. وقد استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به السيد تاتشي.

إن موقف روسيا بخصوص عدم الاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد لا يزال كما هو. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ذا أهمية بالغة ويظل ملزما للجميع باعتباره الأساس القانوني الدولي لتسوية أزمة كوسوفو وضمان الأمن في المنطقة. وما زلنا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال، عملا بالولاية الصادرة عن المجلس، الوجود المدني الدولي الرئيسي في كوسوفو ويجب أن تقوم بدورا نشط تماما في الدفع قدما بعملية التسوية في كوسوفو.

وفي هذا السياق، نؤيد موقف الحكومة الصربية الجديدة، الداعي إلى مشاركة الأمم المتحدة في عملية التفاوض بين بلغراد وبريشتينا. ونحن نصر على أن تنفذ بعثة الأمم المتحدة التزاماتها في ما يتعلق بالتمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الدولية.

ونشعر بالقلق إزاء قرار كوسوفو بإنشاء ما يسمى مكتب إداري جديد في شمال ميتروفيتسا، والذي سيجري تغطية تمويله من موارد كانت مخصصة سابقا لتلبية احتياجات الجزء الشمالي من المدينة من خلال البعثة.

وتسبب ذلك القرار فعلا برد فعل سلبي من الشعب الصربي في ميتروفيتسا، ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة ككل.

وللأسف، فإن الحالة في الجيوب قاتمة حقا، وقبل كل شيء فيما يتعلق بالأمن، وهي لم ترد على النحو الواجب في التقرير عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة. ووفقا للبيانات، وقعت ست عمليات قتل بدوافع عرقية على مدى العام الماضي. ولا يجري أي تحقيق ملائم من جانب الشرطة أو الوجود الدولي في كوسوفو، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وإزاء هذه الخلفية، يشعر الصرب بخوف دائم على حياتهم. وفي الجيوب هناك حالات متكررة لقضايا إضرام النار بمنازل بنيت للصرب، وتوزيع النشرات الداعية إلى الانتقام ومغادرة الصرب لكوسوفو. ومن الأمثلة الصارخة قتل العائدين الصربيين في ٦ حزيران/

يونيه في تالينوفتش، بالقرب من مدينة أوروسيفاتش. وحادثة أخرى تستحق الذكر وقعت في ٢٨ حزيران/يونيه. ونتيجة لاشتباكات الصرب مع شرطة كوسوفو، جُرح وتعرض للضرب العشرات، بمن فيهم الأطفال.

هناك أيضا استمرار الحالة الصعبة فيما يتعلق بمصادرة الممتلكات الصربية. وفقا لبيانات لم تكتمل بعد من وكالة الملكية في كوسوفو، هناك ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ قضية مصادرة للملكية الخاصة، بما في ذلك الشقق والمنازل والأراضي. وفقا للاحصاءات الصادرة عن الصرب أنفسهم، فإن قائمة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة تتجاوز ٣٠ ٠٠٠ عقار. وهناك عامل مزعزع للاستقرار هو نشاط السلطات ذات الأصل الألباني في كوسوفو حيث تمنع، تحت ذريعة تنفيذ الاتفاق بين بلغراد وبريشتينا، استخدام لوحات تسجيل المركبات الصربية، مما اضطر الصرب لملء وثائق حكومية، بما في ذلك للحصول على الجنسية في ما يسمى جمهورية كوسوفو، وتسديد الضرائب.

وبعثة الاتحاد الأوروبي إذ تنفذ هذه التدابير، فإنها تؤدي دورا نشطا من خلال تنفيذ قرارات ممن يسمى وزير الداخلية في كوسوفو. لقد تكلمنا مرارا وتكرارا بشأن الحالة المؤسفة لممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وقد تعرضت الأديرة في ديفيتش وفيسوكي ديتشاني لأعمال التخريب والرهبان يتعرضون للهجمات. وتلقى الحجارة على الحجاج في الحافلات، على الرغم من توفير الأمن من قبل الشرطة. هناك انفصال واضح بين سياسة عودة المشردين داخليا والتدفق المتزايد من المنطقة لأفراد الأقليات القومية، مما يدل على أن حكومة كوسوفو، مع القبول الضمني من الوجود الدولي، تعيق بشكل منهجي عودة الأفراد الذين أجبروا على مغادرة الإقليم، ويبلغ عددهم ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ وأنها لم تتصرف لتعيد ممتلكاتهم أو تحافظ على حقوق الإنسان لهم وحرياتهم الأساسية.

فبدون تغيير عميق في موقف بريشتينا والوجود الدولي، سوف يستحيل حل تلك المسائل.

نحن نؤيد إجراء تحقيق شامل وكامل في الجرائم التي ارتكبت في كوسوفو ضد الأقليات العرقية. ومن غير المقبول السكوت على هذه الحوادث أو تنحيتها جانبا. ويتعلق ذلك تماما بالتحقيق في الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، التي كشفها مقرر مجلس أوروبا، السيد ديك مارتي. نحن مستاؤون من بطء وتيرة هذه العملية، بقيادة بعثة الاتحاد الأوروبي. والاستنتاجات الواردة في تقرير مارتي تعني بصورة مباشرة المشاركة في تلك الجرائم من قبل القيادات الحالية في الإقليم. يجب أن تكون التحقيقات محايدة وموثوقة. ولهذا السبب بالذات نؤيد مرة أخرى اقتراح صربيا نقل التحقيقات إلى الأمم المتحدة.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نؤكد على أنه لا ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تصبح مراقبا سلبيا للمسائل المتنامية للأقليات القومية، وحماية التراث الثقافي الصربي وعودة النازحين المحليين. إن عدم وجود رد الفعل المناسب على هذه المسائل قد يزعزع استقرار الإقليم على نحو خطير. وإذ نلاحظ انفتاح الحكومة الجديدة في صربيا على مواصلة الحوار مع بريشتينا، الذي ينبغي أن يصبح على المستوى السياسي، يجب أن بعثة الأمم المتحدة أن تتعاون بشكل وثيق أو تشارك في عملية التفاوض والاجتماعات المقبلة.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب برئيس وزراء صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، في أول حضور له في المجلس بهذه الصفة، وأتمنى له التوفيق في مهامه السامية. وأرحب أيضا برئيس وزراء كوسوفو هاشم تاتشي وأشكر رئيسي الوزراء على بيانيهما. كما أشكر السيد

فريد ظريف على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا وعلى عمله رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وعموما، أود أن أسلط الضوء على ضبط النفس والبراغماتية البناءة اللتين تحلت بهما الجهات الفاعلة السياسية المعنية من جميع الأطراف في سياق إجراء الانتخابات الصربية البرلمانية والرئاسية في كوسوفو. جنبا إلى جنب مع العمل المتميز الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد أسهما بشكل حاسم في نجاح سير التصويت.

لقد تم بالفعل تناول الحالة في كوسوفو على مدى الأشهر القليلة الماضية بالتفصيل من قِبل رئيسي الوزراء في تصريحاتهما والإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص. سأركز بياني على ثلاثة جوانب محددة.

أولا، ينبغي استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، في أقصر فترة ممكنة. وتدعو البرتغال الطرفين إلى العودة بصورة بناءة إلى إجراء الحوار الذي يشكل الأداة الأساسية التي تجمع الجانبين معا للعمل من أجل الصالح العام لجميع الأطراف المشاركة فيه، التي تتأثر بالحالة في كوسوفو. يجب ألا يتاح المجال لأن يفتر الحوار بين بلغراد وبريشتينا على أساس الظروف السياسية العابرة. إن التقدم المحرز حتى الآن يؤثر على الحياة اليومية للآلاف من الناس بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو موقفهم السياسي بشأن مركز كوسوفو، يبيّن أن أساس الحوار والحاجة إلى إجرائه لا يزالان قائمان. وفي هذا السياق، ينبغي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل بسرعة، وينبغي أن تحل الخلافات بشأن تفسيرها.

ثانيا، لا تزال إمكانية تزعزع الاستقرار في كوسوفو قائمة، ولا بد من مواصلة معالجة الحالتين السياسية والأمنية من قبل جميع المعنيين بطريقة متوازنة وحذرة. لقد أسفرت هذه الحوادث وحالات الإخلال بالنظام العام المشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2012/603) وإحاطة السيد ظريف عن اصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وكذلك جنود قوة كوسوفو. تدين البرتغال بشدة تلك الحوادث. ونحن نعتقد أنها تشير أن لدى المجتمع الدولي أسبابا لكي يولي اهتماما خاصا بطابع تلك الحوادث ودوافعها، ويبقى منخرطا بنشاط في العمل على منع وقوع العنف في المستقبل والاستجابة بسرعة للحوادث المماثلة.

إن التغييرات تحدث في كوسوفو بوتيرة سريعة. وستكتسي الأشهر القليلة المقبلة أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والمؤسسي، وكذلك فيما يتعلق بالبيئة الأمنية. وفي هذا الصدد، نحن نأخذ على محمل الجد تحذير الأمين العام بشأن المستقبل القريب. هناك بالفعل حاجة حقيقية إلى التواصل مع السكان في الجزء الشمالي من كوسوفو. والقيام بعمل متهور قد يثير سلسلة من الأحداث، تكون نتائجها غير متوقعة من حيث نطاقها وخطورتها. تدعو البرتغال جميع أصحاب المصلحة إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من حدة التوتر، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الرد على الاستفزازات التي لا تخدم سوى مصالح محدودة جدا على حساب الاستقرار والتوصل إلى حلول مقبولة مشتركة للحالة في شمال كوسوفو. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، من بين الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في الميدان، تنفيذ ولاياتها وفي ظل بيئة متغيرة وشاقة. ونحن على ثقة من أنها سوف تستمر في تحقيق ما يتوقعه منها المجتمع الدولي والمجلس.

ثالثا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون، مما يثلج صدر البرتغال رؤية هذا النشاط الهام والبنّاء في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفيما يتعلق بجوانب متنوعة جدا من مسائل حقوق الإنسان. ومن المؤشرات الإيجابية تمكّن مبادرة ”الحوار بين النساء في كوسوفو“ من جمع الكوسوفيين

والألبان والصرب على طاولة واحدة، فضلا عن ممثلين من البلدان المجاورة.

في ذات الصدد، نرحب بالعمل الإيجابي الذي يجري القيام به بشأن خطة العمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي ستوضع لمساتها الأخيرة بحلول نهاية العام.

ونحيط علماً أيضا بإنشاء الفريق العامل المشترك بين الوزارات للتعامل مع أحداث الماضي وتحقيق المصالحة، الذي نحن على يقين من أن نتائجه ستحظى بالمتابعة عن كثب داخل كوسوفو وخارجها. بيد أن القلق يساورنا بشأن التحديات التي ما برحت الأقليات تواجهها. فمن الأهمية بمكان أن تنظر جميع الطوائف إلى المؤسسات العامة في كوسوفو، لاسيما الشرطة، باعتبارها وصية محايدة ومنفذة لسيادة القانون. إن الحالة الأمنية، وتصور الأقليات لها، ضرورية لاندماجهم في المجتمع في كوسوفو ولعملية العودة.

وأخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. نحن نعتبر أي محاولة لعرقلة عمل البعثة وأي تهديدات لأمن أفرادها، أو في الواقع لأمن أي منظمة دولية على أرض الواقع في كوسوفو، غير مقبولة البتة. لا بد أن تحصل البعثة على ما تحتاج إليه من الدعم والتعاون من جميع أصحاب المصلحة للمساعدة في الإصلاح المؤسسي اللازم في كوسوفو، بالإضافة إلى ما يجري حالياً من مكافحة ناجحة للفساد والجريمة المنظمة.

وتكرر البرتغال أيضا دعمها لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق في مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية. ونحن متحمسون لدرجة التعاون التي تعهدت بها الحكومات الإقليمية والشركاء. ونأمل أن يترجم ذلك إلى نتائج في المستقبل المنظور.

وسيثبت الشهر الفاصل بين مناقشة اليوم والمناقشة المقبلة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أهميته البالغة ليس فقط لمستقبل كوسوفو ولكن أيضا للدول المجاورة لكوسوفو، بل وللمنطقة بأسرها. ينطوي الإغلاق المتوقع للمكتب المدني الدولي على تطورات سياسية ومؤسسية لا بد أن يكون لها تأثيرها على أرض الواقع، مما سيشكل تحديات جديدة. ونتوقع أن تظل كوسوفو ملتزمة التزاماً قوياً بقيام دولة مسالمة ومستقرة وديمقراطية ومتعددة الأعراق. وتعتقد البرتغال أن الأمم المتحدة، تحت القيادة الحصيفة المدركة لواجباتها للممثل الخاص للأمين العام ظريف، ستواصل الوفاء بولايتها بشكل كامل ودعم السلام والأمن الدوليين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف على الإحاطة التي قدمها لنا للتو. وأرحب أيضا بمعالي رئيس وزراء جمهورية صربيا،ايفيكا داتشيتش، في جلسة اليوم لمجلس الأمن. لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد تاتشي.

ظلت الحالة متوترة في شمال كوسوفو. لقد انخفض عدد العائدين طوعا بين الأشخاص المشردين انخفاضاً ملحوظاً، ونعرب عن قلقنا في ذلك الصدد. العلاقات بين المجموعات العرقية في شمال كوسوفو حساسة ومعقدة. ونأمل أن تتوخى الأطراف المعنية نهجاً حذراً يهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق استقرار الحالة بأن تحل خلافاتها عن طريق الحوار، مع تجنب أي عمل قد يزيد من تعقيد الحالة أو يؤدي إلى تصعيدها.

لطالما دعت الصين إلى احترام سيادة صربيا وسلامة أراضيها احتراما كاملا. فيما يتعلق بمسألة صربيا، ينبغي الاتفاق على خطة تسوية مقبولة لدى الطرفين نفسيهما من خلال الحوار والتفاوض، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتهنئ الصين صربيا على تشكيل حكومتها الجديدة. ونأمل أن تواصل بلغراد وبريشتينا المضي قدما في عملية الحوار. لا يصب ذلك في مصلحة الطرفين نفسيهما ويعود

بالنفع على ازدهار الشعب فحسب، وإنما أيضا يصب أيضاً في مصلحة السلام والاستقرار في منطقة البلقان وسائر أوروبا.

زار الأمين العام بان كي - مون مؤخرا منطقة البلقان، بما في ذلك صربيا وكوسوفو. لقد بذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودا دؤوبة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والمضي قدما بالحوار. وتعرب الصين عن تقديرها في ذلك الشأن. نحن نؤيد جهود البعثة الجارية للقيام بأنشطة وفقا للولاية التي أذن بها مجلس الأمن. ونأمل أن تقوم بعثة الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو بتعزيز التنسيق فيما بينها والاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تعزيز تسوية المسائل ذات الصلة.

ويساور الصين عميق القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية.

وينبغي عدم التغاضي عن الأفعال التي تنتهك قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وقلق صربيا في ذلك الصدد له ما يبرره.

وندعم الأمم المتحدة في التحقيق في الحالات ذات الصلة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته.

وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن اليوم برئيس وزراء صربيا ايفيكا داستشتش ورئيس وزراء كوسوفو هاشم تاتشي. وأشكر كليهما على تعليقاتهما. وأود أن أطرح خمس نقاط.

أولاً، تثني الولايات المتحدة على جمهورية كوسوفو للعديد من التطورات الإيجابية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب على وجه الخصوص بما قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من تيسير للانتخابات البرلمانية والرئاسية الصربية التي جرت بصورة سلمية لمزدوجي الجنسية في كوسوفو. لقد مكنت المنظمة مزدوجي الجنسية من ممارسة حقهم في التصويت بدون التعدي على سيادة كوسوفو. وعملت كوسوفو وصربيا على نحو فعال فيما بينهما ومع المجتمع الدولي لتعزيز قيام مؤسسات ديمقراطية قوية. ومن المؤسف أن اثنتين من البلديات الصربية في الشمال تجاهلتا بشكل صارخ القانون في كوسوفو وصربيا بارتجالهما عملية تصويت موازية. ونرحب برفض بلغراد تلك الأعمال.

لا دوراً شرعياً للهياكل الموازية في كوسوفو. فقد كان ينبغي تفكيكها منذ فترة طويلة، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

والآن بعد تشكيل الحكومة الصربية الجديدة في بلغراد، نأمل أن نسمع عن استئناف الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره. يتضمن ذلك تنفيذ اتفاقات تم التوصل إليها سابقا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود. ونرحب بما التزم به اليوم رئيسا الوزراء من مواصلة المشاركة البناءة من خلال تلك الآلية. وما فتئت الولايات المتحدة تدعم جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز الحوار بين كوسوفو وصربيا، وذلك بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين من أجل تمكين كلا البلدين من تحقيق طموحاته الأوروبية. وكما ذكرنا سابقا، يتمتع الاتحاد الأوربي بموقع فريد يؤهله لقيادة ذلك الحوار.

ثانيا، تهنئ الولايات المتحدة كوسوفو على قرب انتهاء الاستقلالتحت الإشراف. وننضم إلى زملائنا في الفريق التوجيهي الدولي في الاعتراف بالتقدم الهائل الذي حققته كوسوفو، بما في ذلك الوفاء بالتزامها بتنفيذ الأحكام الواردة في اقتراح المبعوث الخاص اهتيساري وإصدارها في شكل قانون. وتشيد الولايات المتحدة بالمكتب المدني الدولي، الذي عمل مع حكومة كوسوفو لتحقيق تلك المكاسب. إن قرار إنهاء فترة الاستقلال الخاضع للإشراف في أيلول/سبتمبر هو

بمثابة تصويت على الثقة في مدى إخلاص كوسوفو وقدرها على بناء دولة ديمقراطية متعددة الأعراق.

ثالثا، ما برحت الولايات المتحدة يساورها القلق الشديد من التهديدات التي تمس الأمن وحرية التنقل في شمال كوسوفو. ويتعرض تقرير الأمين العام (S/2012/603) لتلك المسألة. ومع ذلك، كان ينبغي التركيز بصورة أكثر في التقرير على عدم التعاون والهجمات والتهديدات التي يتعرض لها الموظفون الدوليون من جانب المتشددين في الشمال. فما زالت الحواجز تُنصب، وتحركات القوات تتعرض للتضييق عليها، وما زال مسؤولو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وجنود قوة كوسوفو يتعرضون للتهديد. تنبع

التهديدات الرئيسية للسلام في كوسوفو من العلاقة القائمة بين العناصر الإجرامية المتشددة في الشمال. ونتطلع إلى بلغراد لتخطو خطوات إيجابية، وتتعاون تعاوناً تاماً مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوربي، وتحض صرب كوسوفو في الشمال على التعاون. ومما لا مجال للشك فيه أن ما تبذله قوة كوسوفو من جهود دعماً لبعثة الاتحاد الأوروبي لإغلاق المعابر الحدودية غير الشرعية وإزالة حواجز الطرق هو جزء من ولايتها. ويتوقع المجلس أن تدعم جميع الأطراف تلك الجهود.

ونثني على حكومة كوسوفو لفتحها المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يعوق حق حكومة كوسوفو الطبيعي وقدرها على توفير الخدمات لمواطنيها في الشمال.

ونأمل أن نرى تعاوناً من جانب البعثة مع حكومة كوسوفو بشأن تلك المسألة. وقد تقدم عدد لا بأس به من صرب كوسوفو الشمالية بطلبات للحصول على وظائف في المكتب الإداري الجديد، وحصلوا عليها. ونحن ندين كل العنف ضد صرب كوسوفو الذين يعملون في هذا المكتب أو يستخدمون خدماته. ونرجو أن يشمل التقرير القادم للأمين العام تلك الأعمال.

وأثني على شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لجهودهما من أجل حماية السكان المحليين، ونبقى على يقين من قدرهما على إجراء التحقيقات والمهنية التي يتحليان بها. ونحيط علماً بالتعاون القائم بين بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو في التحقيق في مقتل زوجين من الصرب مؤخراً.

ونشارك الممثل الخاص قلقه من أن يستغل المتشددون فرصة الاحتفال بيوم القديس فيتوس في تأجيج التوترات الإثنية، مثلما حدث في الأعوام الماضية. ونحن ندين الهجمات، على شرطة كوسوفو أو الحجاج على السواء.

رابعاً، فيما يتعلق بالمزاعم التي أثيرت في تقرير مارتي بشأن الاتجار في الأعضاء البشرية، فإن الولايات المتحدة تأخذ بجدية كل المزاعم بشأن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في المنطقة. ونؤكد على دعمنا الكامل للعمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. ونشيد أيضاً بالتقدم الكبير الذي أحرزه فريق التحقيق الخاص التابع للبعثة. ونؤكد مرة أخرى دعمنا القوي للسفير ويليامسن وفرقة العمل والبلدان المتعاونة معها في العمل الهام الذي تقوم به بشأن كل الحالات قيد التحقيق حالياً، وخاصة تلك المتعلقة بمزاعم الاتجار في الأعضاء البشرية في إطار نزاع عام ١٩٩٩.

أخيراً، فإننا نشعر بالقلق إزاء العنف الذي ما زال العائدون يواجهونه. فإدارة عملية العائدين من الصعوبة بمكان. فنهب منازل العائدين وقذف سياراهم بالحجارة إلى جانب أعمال العنف البدني أمور غير مقبولة وتعرقل إعادة الإدماج. ونثني على حكومة كوسوفو لالتزامها بدعم السكان العائدين عن طريق مكاتبها البلدية المعنية بالطوائف والعائدين. ولابد

من بذل مزيد من الجهد لتهيئة الظروف للعودة الطوعية، وهو ما ينسحب على أماكن أخرى في المنطقة.

والولايات المتحدة تظل ملتزمة بدعم السلام والاستقرار والرفاه في سائر منطقة البلقان. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع كل من صربيا وكوسوفو من أجل تحقيق تطلعاهما في الاندماج الأوروبي والأورو – أطلسي.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون للسيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. ونرحب بدولة رئيس وزراء صربيا في المجلس. ونشكر السيد ثاتشي على بيانه.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور حيوي في كفالة الاستقرار في كوسوفو. ونثني على الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريقه على ما يقومون به من إسهام في أمن كوسوفو واستقرارها.

ويجب أن تحافظ جميع عناصر الوجود الدولي في كوسوفو على حيادها إذ تضطلع بالولايات المناطة بكل منها. ومع أن الحالة العامة في كوسوفو ظلت مستقرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مازالت الأوضاع في المنطقة الشمالية هشة. ويقلقنا بوجه خاص تواتر العنف في شمال كوسوفو. فالحوادث من هذا القبيل من شأها أن تقوض أمن واستقرار الإقليم، وأن تؤثر سلباً على العملية السياسية. كما أن هذه الحوادث تبرز الحاجة إلى معالجة أوجه القصور في التدريب والانضباط في صفوف شرطة كوسوفو.

ونحن نتطلع إلى استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بدون أي شروط مسبقة، بعد تشكيل حكومة جديدة في صربيا. ولكي تكون العملية مثمرة، لابد من تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقت سابق.

ونحيط علماً بالتقدم المحرز بشأن المصادقة على الشهادات الجامعية. ونحث الطرفين على تسوية المسائل المتصلة بالاتفاقات بشأن التعاون الإقليمي وحرية التنقل إلى جانب الاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور. ولابد للسلطات في كوسوفو من التحرك صوب سن التشريعات اللازمة بشأن السجل العقاري.

غير أن تنفيذ الاتفاقات يتطلب إبداء الإرادة السياسية والمرونة من جانب كل من الطرفين. وانخفاض أعداد العائدين طوعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير أمر يبعث على القلق. وتقرير الأمين العام (S/2012/603) يسلط الضوء على بعض الحوادث التي استهدفت الأقليات. والحوادث من هذا القبيل تعزز الانطباع بانعدام الأمن وتعرقل العودة الطوعية، ولابد من التحقيق فيها على النحو الواجب وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما أن أعمال التخريب التي ترتكب ضد مواقع التراث الثقافي والديني أمر غير مقبول ولابد من معالجته بشكل ناجع. وندعو كل الأطراف إلى مواصلة الحوار والمشاركة والتراضي من أجل السلام الدائم في كوسوفو والمنطقة.

السيد كينتانا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على المعلومات التي قدمها للمجلس اليوم، وهي معلومات تكمل وتؤكد ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2012/603)، بشأن ما تحقق من تقدم مؤخراً في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أود أيضاً أن أرحب بحضور دولة السيد إيفيكا داسيتش، رئيس الوزراء في جمهورية صربيا، ودولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس الوزراء في جمهورية كوسوفو.

وكولومبيا تقدر وتدعم الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة، وترى أنه، عند تحديد أولوياها، يجب أن تواصل البعثة العمل على تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة من خلال تعاوها مع الأطراف المعنية ومع

الوكالات الإقليمية والدولية. والعمل الذي تضطلع بعثة الأمم المتحدة أساسي في إقناع الأطراف بضرورة إبداء الاعتدال في بياناتها وتشجيع الحوار الذي سيمكن من التوصل إلى حلول دائمة للمنازعات.

فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تدعم كولومبيا الجهود المشتركة للبعثة وسلطات كوسوفو بغية إرساء سيادة القانون في كوسوفو والحد من الإفلات من العقاب.

كولومبيا تدعو الأطراف المعنية إلى اتخاذ التدابير لتخفيف حدة التوتر وتجنب تفجر أزمة جديدة، مع العمل بالإرادة السياسية اللازمة على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقت سابق، مع مراعاة أن ذلك هو السبيل الحقيقي الوحيد صوب السلام. وندين أنشطة العنف التي تستهدف ترهيب الطوائف، على نحو ما حدث لصرب كوسوفو في بلدية كلاييني/كلينا وفي قرية درينوفك/درينوفاك. وندعو السلطات والطوائف إلى العمل من أجل المصالحة والتعايش السلمي بين جميع سكان كوسوفو.

وكولومبيا ترحب بالمبادرة التي اتخذها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كوسوفو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعمهما للكيان المعني بالمساواة بين الجنسين المنشأ في إطار مكتب رئيس الوزراء، بغية وضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشيد أيضاً بعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين وشركائه في تنفيذ أنشطة التوعية والتوصل مع النازحين داخل كوسوفو وخارجها على السواء.

نود كذلك أن نعرب عن دعمنا لمنظور إقليمي يستهدف حل المشاكل، ولاسيما عمل الاتحاد الأوروبي وما يبذله من جهود من أجل تحقيق التقارب بين بريشتينا وبلغراد، ومشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذه العملية.

أخيراً، فإننا نرفض وندين كل أنواع الاعتداءات التي ترتكب ضد مواقع وموظفي المنظمات الدولية الموجودة في كوسوفو وندعو إلى الاحترام الواجب لأولئك الأشخاص ولعملهم، لاسيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

السيد سنغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بحضور رئيس الوزراء الصربي إيفيكا داسيتش في المجلس ونشكره على بيانه. نرحب كذلك بالسيد هاشم ثاتشي ونشكره على بيانه.

نود أن نبدأ بالإعراب عن تقدير جنوب أفريقيا ودعمها لدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت القيادة القديرة للسيد فريد ظريف، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في حين بقيت الحالة مستقرة نوعاً ما في كوسوفو، فإن الحوداث التي استرعى تقرير الأمين العام انتباهنا إليها تؤكد أن أوجه القصور ما زالت قائمة، مما قد يؤدي إلى إهدار المكاسب التي تحققت، وما قد يسفر عنه ذلك من اتساع الفرقة بين الأطراف ما لم يتم علاج أوجه القصور تلك وإيجاد حل لها.

ونرحب بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى المنطقة ودعوته الى بذل جهود قوية في سبيل تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، بما في ذلك الالتزام الحقيقي والجاد والمخلص بالحوار.

ويواصل وفد بلدي دعم عملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وبتكليف من الجمعية العامة. ويسرنا أن الحكومة الصربية الجديدة، وبخاصة الرئيس الجديد، أكدت مجددا التزامها بالعملية التفاوضية واحترام جميع

الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وتشجع جنوب أفريقيا جميع الجوانب على تعزيز عملية الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة والمثيرة للجدل، بما في ذلك الصعوبات التي يواجهها تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها. وينبغي أن يتم التنفيذ بحسن النية نفسها التي تم التوصل من خلالها إلى ابرام الاتفاقات في المقام الأول.

وينبغي عدم الاستهانة بالنجاح في إجراء الانتخابات الصربية في كوسوفو. فالطريقة السلمية والمنظمة التي جرت بها هي علامة إيجابية على أن هناك ارادة سياسية لحل المسائل سلميا. وتحظى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالإشادة لدورها في تيسير هذه العملية. بيد أننا نشعر بالقلق لأن الوضع الأمني في شمال كوسوفو لا يزال هشاً. فاستمرار تفشي العنف وزيادة التوتر بين المجموعات العرقية يدلان على المسائل التي لم يتم حلها إلى حد كبير بين صربيا وكوسوفو. وهذا لا يفضي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وينبغي أن يمارس كلا الجانبين ضبط النفس ومنع حدوث المواجهات العنيفة. ونحن ندعو جميع الجوانب الى الاستفادة من الحوارات المنتظمة والمباشرة كتدبير هام لبناء الثقة في سبيل تحسين الائتمان والسماح للأطراف بمعالجة المسائل العالقة والمثيرة للجدل.

ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تحديد رفات بعض الأشخاص المفقودين. وجدير بالثناء التزام الطرفين بالتعاون حيال مسألة الأشخاص المفقودين. ونحن لا نزال على ثقة بأنه يمكن تحقيق الكثير بدعم من بعثة الأمم المتحدة والمساعدة التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويبدو أن معاملة الأقليات العرقية والافتقار إلى تدابير الحماية يعيقان إحراز التقدم بشأن عودتها الطوعية إلى كوسوفو. وقد لاحظنا أن أرقام العائدين أقل بكثير، مقارنة بالسنة الماضية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يؤكد على أن السلطات في كوسوفو تتحمل المسؤولية عن كفالة تهيئة الظروف الآمنة على أرض الواقع، وحماية حقوق الأقليات بموجب القانون، واتخاذ التدابير الوقائية في هذا الصدد. ويحث وفد بلدي مرة أخرى الأطراف على إبداء المرونة اللازمة والتعاون في إيجاد الحلول لهذه المسألة العالقة. والحل الناجح لمسألة معاملة الأقليات العرقية في كوسوفو يمكن اعتباره تدبيرا هاما لبناء الثقة بغية تحسين الائتمان وتهيئة المناخ الذي يفضي بالأطراف الى معالجة المسائل الأخرى العالقة والمثيرة للجدل.

وما فتئ وفدي يشعر بالقلق من أن المواقع الثقافية والدينية في كوسوفو لا تزال تواجه مخاطر أمنية، بما في ذلك أعمال التخريب. إننا ندعو بريشتينا إلى تعزيز التدابير الأمنية لحراسة تلك المواقع. والتصريحات التصالحية العلنية من قادة كلا الجانبين موضع ترحيب، وهي تظل إسهامات إيجابية في تحقيق المصالحة.

وبالنسبة الى الادعاءات حول الاتجار بالأعضاء البشرية، لاحظنا التقدم الذي تم تحقيقه حتى الآن، ونود أن نكرر موقفنا بأنه ينبغي إجراء تحقيق موثوق به، وحيادي، ومستقل من جانب طرف ثالث في هذه الادعاءات.

وفي الختام، لا تزال جنوب أفريقيا ترى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل ساري المفعول، ويشكل الأساس لتسوية الوضع في كوسوفو. لذلك، يتحتم على الوجود الدولي في كوسوفو، بما فيه قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الابقاء على موقف ثابت ومحايد في تنفيذ ولاياته، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن السابقة. وينبغي للجانبين الامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض الإنجازات التي تحققت في عملية الحوار. لذلك، ندعو الطرفين الى التحلي بالمرونة وتعزيز مشاركتهما من أجل أن تُحل المسائل العالقة وتسود المصالحة.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الوارد في الوثيقة S/2012/603. وبالمثل، اسمحوا لي أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف وأن أشكره على إحاطته الاعلامية. ونحن ممتنون أيضا للعرضين اللذين استمعنا إليهما في وقت سابق هذا الصباح من رئيس وزراء صربيا إيفيكا داتشيتش والسيد هاشم ثاتشي.

إننا نشيد بصربيا على نجاحها في إجراء الانتخابات، ونأمل أن يُستأنف الحوار مع بريشتينا بمجرد الانتهاء من إنشاء حكومة بلغراد، بالتركيز على تنفيذ الاتفاقات القائمة، فضلا عن معالجة مواضيع جديدة. ونرحب بإعادة التأكيد الواضح على التزام الرئيس الجديد لصربيا بالامتثال التام للاتفاقات التي تحققت بالفعل. وتقرير الأمين العام يصف الأحداث التي تجعل من الواضح أن بعثة الامم المتحدة لا تزال تؤدي دوراً أساسيا بوصفها راعية للاستقرار والحياد في كوسوفو وفي المنطقة.

أود أولاً أن أشير إلى الوضع في شمال كوسوفو، الذي لا يزال هشا كما يقول الأمين العام. إننا ندعو الأطراف الى ضبط النفس ومنع حدوث انتكاسة سياسية، أو العودة الى عدم الاستقرار. ونحن نشاطر الأمين العام القلق بشأن اعتزام بريشتينا قطع التمويل عن إدارة البعثة في ميتروفيتشا، وتحويله إلى مكتب إداري محلي يفتقر الى دعم الجمهور وثقته.

ويبرز التقرير التحديات المستمرة التي تواجهها الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو. ومنذ التقرير الأخير للأمين العام (S/2012/275)، حدثت زيادة في الاعمال الاجرامية التي تلحق الاذى إلى حد كبير بطوائف الأقليات، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وما هو مثير للقلق بشكل خاص أن الهجمات أخذت تتكثف الآن وتصبح أكثر وحشية. وفي هذا الصدد، نود أن نتلقى توصيات على أساس أكثر انتظاما حول كيف يمكن لمجلس الأمن أن يدعم بعثة الأمم المتحدة للوفاء بولايتها. وذلك أيضا بالغ الأهمية لزيادة معدل العائدين طوعاً إلى كوسوفو.

وهذا يقودني إلى نقطة أخرى، وهي الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون وقطاع القضاء، وخاصة الحاجة إلى تحسين استجابة المؤسسات العامة، ولاسيما الشرطة، عندما تقع هذه الحوادث. ونتوقع أن يجري التحقيق بضمير في كل شكوى وتقديم المقترفين إلى العدالة.

وأود أيضا أن أشير في هذا الصدد إلى فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات والمكلفة بتحليل الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. نحن نتابع عن كثب التقدم المحرز في ذلك الصدد. ونلاحظ تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (S/2012/603، المرفق الاول). وما زلنا نعتقد أنه سيكون من الأفضل التوصل إلى ترتيب لإشراك الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الادعاءات.

أخيراً، أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل للبعثة، وكذلك للممثل الخاص للأمين العام. إننا نحثهما على الاستمرار في الوفاء بولايتيهما، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي هو أساس الإطار القانوني في كوسوفو.

السيد موسابيف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في مستهل كلمتي أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد فريد ظريف على تقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/603). ونرحب بمشاركة فخامة السيد إيفيكا داسيتش، رئيس وزراء صربيا في جلسة اليوم ونشكره ونشكر السيد هاشم تقي على بيانيهما.

إن موقف أذربيجان فيما يتعلق بسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو بالاستقلال من جانب واحد هو موقف لم يتغير. وما فتئ قرار مجلس الأمن

١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل أساسا قانونيا دوليا ملزما بإيجاد تسوية شاملة من خلال عملية سياسية تفاوضية.

نرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الصربية بطريقة سلمية ومنظمة في كوسوفو التي تمت في شهر أيار/مايو، ونشيد أيضا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الشركاء الدوليين على مساهمتهم في التحضير للتصويت وتنفيذه.

ونلاحظ أن الطرفين قد أعربا عن الإرادة لاستئناف المشاورات لمناقشة تنفيذ الاتفاقات القائمة. ونعتقد أن الاستمرار في الحوار بنية حسنة سيسهم في تحقيق المزيد من التقدم الملموس في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية الشاملة لا تزال هادئة بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد وقعت سلسلة من الحوادث في شمال كوسوفو ومناطق أخرى ساهمت في زيادة التوتر في الميدان.

ندين القتل المزدوج الذي وقع في ٦ تموز/يوليه في قرية صربية والذي ذهب ضحيته زعيم مشهور في قرية صربية في كوسوفو وزوجته أثنا وجودهما في منزل في كوسوفو عادا إليه مؤخرا. ونتفق مع الرأي مع السيد ظريف بأن هذه الجرائم الشنعاء يجب ألا يسمح لها بأن تظل من دون حل أو تمر من دون عقاب ونتطلع قدما إلى الانتهاء من التحقيق الجاري حاليا.

إن الحالة المتعلقة بعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو قد أظهرت مرة أخرى بضع إشارات على التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقتضي الأمر مزيدا من الاهتمام وتعزيز الإرادة السياسية لعكس مسار الاستمرار في الاتجاه الهابط في عودة النازحين.

وفي ذلك الصدد، نتشاطر رأي الأمين العام ومفاده أنه، من بين تدابير أخرى، لا بد من تحسين الردود من جانب المؤسسات العامة، وخاصة الشرطة والإدارات التي تقدم الخدمات العامة للتصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها طوائف الأقلية في جميع أجزاء كوسوفو.

ونحيط علما بالمعلومات المتعلقة ببعض التطورات الهامة المتصلة بتقصي الحقائق بشأن الجريمة المنظمة، والمعاملة القاسية للناس، والاتجار بالأعضاء البشرية. ونعتقد اعتقادا قويا بأن معرفة الحقيقة سوف تخدم مبادئ العدالة وسيادة القانون وتسهم في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور أكبر في ذلك الصدد، ولا نرى أي عقبات قد تحول دون تمكين المجلس للعملية والمساءلة أمامه.

إن مسألة الأشخاص المفقودين ما انفكت من بين العقبات الرئيسية أمام جهود المصالحة. لذلك مما يبعث على التشجيع أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبفضل الدعم المباشر من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والشركاء الدوليين الآخرين، قام الطرفان بروح من التعاون بخطوات هامة نحو تناول مسألة حقوق الإنسان. ونتطلع قدما إلى تحقيق مزيد من التقدم ونشجع الطرفين على مواصلة جهودهما في ذلك الصدد.

إن حماية التراث الديني والثقافي ينبغي أن تظل أولوية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة. وقد لوحظ بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إعادة تشييد عدة مواقع، وتحسين التفاعل على الصعيد المحلي واتخاذ تدابير تشريعية بعد تأخير طال أمده لتعزيز حماية مواقع التراث الثقافي في بعض المناطق.

وفي الوقت نفسه، نأسف أسفا شديدا لاستمرار أعمال التخريب والتعصب الديني. ونذكر بالتعهد بالامتثال للالتزامات التي قطعتها الأطراف المعنية في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة بقيادة الممثل الخاص ظريف، على جهودها ودورها الهام في الحفاظ على السلم والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على التقرير الذي عرضه من فوره أمام مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/603). أود أيضا أن أشكر فخامة السيد إيفيكا داسيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تقي على بيانيهما.

وفي الجلسة السابقة التي عقدها المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، (أنظر S/PV.6769) أعرب وفد توغو عن قلقه إزاء الصعوبات المحتملة فيما يتصل بالانتخابات التشريعية والرئاسية التي كان مزمع عقدها ت في صربيا بمشاركة صرب الكوسوفو. وفي ذلك الوقت فإن الجو العام كان يميل إلى الشك وينذر بمستقبل يسوده عدم التيقين.

ومهما يكن من أمر، فإن توغو تشعر بالسرور اليوم إذ تلاحظ إجراء انتخابات جديرة بالتقدير، كما ورد في تقرير الأمين العام وذلك بفضل الجهود العديدة التي قام بها المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لتهيئة الظروف اللازمة للصرب للمشاركة في الانتخابات الأخيرة.

ونحن مقتنعون بأن السياق الذي تلا الانتخابات يبشر بالخير لحض أصحاب المصالح في كوسوفو على العمل معا لتوطيد المنجزات التي تحققت. ومن المؤكد أن الانتخابات التي أجريت مؤخرا بصورة سلمية ستعيد للمواطنين الثقة في استقرارهم لتجاوز خلافاتهم لبناء مؤسسات ديمقراطية.

ومع ذلك، فإن البقعة الناصعة لا ينبغي أن تؤدي إلى تفاؤل أعمى. فعلى الرغم من إحراز تقدم في تعزيز المنجزات من خلال سائر الاتفاقات المبرمة بين أصحاب المصالح في كوسوفو، لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير لضمان أن يسود الأمن اللازم بين جميع الطوائف في كوسوفو.

خلال الفترة المشمولة في التقرير، القت أعمال العنف التي وقعت ظلالا من الشك على الجهود التي بُذلت لضمان الأمن في كوسوفو بعد تضحيات عديدة جدا، وخاصة تلك الأعمال التي ارتُكبت ضد موظفي قوة كوسوفو والتقويض المؤكد لحرية الحركة. إن تلك الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو يمكن أن تهدد السلم الذي لا يزال هشا. ومن هنا، نهيب بجميع الأطراف أن تتحلى بالمسؤولية لتهيئة حالة مفضية إلى تنفيذ أولويات الحكومة والوفاء باحتياجات السكان.

يسرنا أن الممثل الخاص للأمين العام كثيرا ما يدعو إلى الحوار بين الطرفين، وهو الضمان الوحيد للتوصل إلى تسوية قائمة على توافق الآراء بشأن المسائل المعلقة في شمال كوسوفو، ولا سيما التمثيل الديمقراطي فيها.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين صربيا وكوسوفو، فنأمل أن يتيح إنشاء حكومة صربية الفرصة لاستئناف المشاورات في بيرن بين سلطات بلغراد وبريشتينا التي سيقوم الإتحاد الأوروبي بجهود الوساطة فيها. ويهيب بلدي بالعاصمتين إتباع ذلك السبيل.

كذلك، ما برح بلدي يشعر بالقلق إزاء مسألة حقوق الإنسان في كوسوفو. ونعتقد أن إعلاء شأن حقوق الإنسان ينبغي أن يكون مسألة تعني جميع أعضاء مجتمع كوسوفو، ولا بد من فعل كل شيء لضمان عدم تبرير أي جريمة أو سلوك غير قانوني بذريعة حرية الدين أو العقيدة. ووفقا لتلك الخطوط، يحض بلدي سلطات كوسوفو على تهيئة الظروف

اللازمة لحماية حق كل طائفة في التمتع بحرياتها بينما في الوقت نفسه تحترم حريات الآخرين.

ويجب تشجيع محاولات المصالحة التي تبذلها الحكومة في ما يتعلق بماضي كوسوفو بهدف التغلب على الصعاب التي تواجه البلد. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو.

ولأجل منع الازدواجية ومراعاة جميع الأنشطة المختلفة الجارية في كوسوفو بهدف تحقيق المصالحة وإيجاد تسوية سياسية مستدامة للأزمة والحفاظ على الاستثمارات الكبيرة التي جرى ضخها، يجب على الشركاء اتباع نهج متسق ومنسق حيال الأنشطة التي يقومون بها. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذها بعض الشركاء الذين يساندون كوسوفو، وخصوصا بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود في البداية أن أشكر رئيس وزراء جمهورية صربيا ورئيس وزراء جمهورية كوسوفو على بيانيهما. وأرحب أيضا بوجود السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، معنا.

بما أن النقاط الرئيسية قد نوقشت بالفعل، فإنني سأقتصر على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تمثل نهاية استقلال كوسوفو تحت الإشراف في ١٠ أيلول/سبتمبر فرصة ينبغي اغتنامها، ليس للعودة إلى تناول خلافات الماضي القانونية ولكن لتوطيد دعائم قيام دولة ديمقراطية وذات سيادة ومتعددة الأعراق تنعم بالسلام في كوسوفو وتعيش في سلام مع جيرانها. وسيتطلب ذلك استئناف الحوار بين صربيا وكوسوفو تحت رعاية الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر.

وفي هذا الصدد، تشجعنا البيانات الصادرة عن السلطات الصربية الجديدة والتي تشير إلى تصميمها على إحراز تقدم وعلى تنفيذ الاتفاقات القائمة في موعد مبكر. ويجب أيضا على بريشتينا إقناع صرب كوسوفو بأن الصرب والألبان يجمعهم مصير مشترك ولهم مصالح مشتركة إلى الشمال والجنوب من نهر إيبار على السواء. ويجب على بلغراد، من جانبها، تفكيك الهياكل الموازية التي أنشئت في الشمال. ومن الضروري توطيد حقوق الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو والاستمرار في حماية تراثها الثقافي والديني وضمان عودة اللاجئين في ظروف مناسبة.

ثانيا، يجب أن تمكن آفاق التكامل الأوروبي صربيا وكوسوفو من طي صفحة صراعات الماضي. فمستقبل البلدين يكمن داخل الاتحاد الأوروبي. ومنح مركز الدولة المرشحة لصربيا وإطلاق دراسة جدوى بخصوص إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو هما من العناصر الملموسة للتقدم الذي تحقق. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل الحوار بين بلغراد وبريشتينا، والذي يؤتي ثماره منذ آذار/مارس ٢٠١١.

والاتحاد الأوروبي سيركز جهوده الآن على دعم الحوار السياسي بين الطرفين وضمان الامتثال للاتفاقات السابقة بين العاصمتين. وعلى أرض الواقع. ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو دعم الانتقال السلمي وستركزان على إرساء سيادة القانون وحرية الحركة في شمال كوسوفو وإعادة هيكلة وجودهما، تبعا لذلك.

ويجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تحيط علما بهذه التطورات. والوجود الدولي في كوسوفو لن يبقى هناك لأجل غير مسمى. وبينما تنضج مؤسسات

كوسوفو، فإنها ستضطلع على نحو متزايد بمهمة ضمان أمن الأقليات وحقوقها السياسية.

ثالثا، إن المنطقة ليس محكوما عليها بأن تدور في حلقة من العنف أو الصراع. فالوضع على الأرض يسير في الاتجاه الصحيح، وإن كان لا يزال هشا. والجنود والأفراد المنتشرون في إطار قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي مسؤولون عن ضمان احترام حرية الحركة في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب إدانة أي عقبة أمام حرية حركتهم هم وأي عمل من أعمال العنف يُرتكب ضدهم بصورة لا لبس فيها.

أخيرا، ينبغي ألا يكون غياب توافق الآراء داخل المجتمع الدولي بمثابة ذريعة للتقاعس عن العمل. وقد تمكن صرب كوسوفو من ذوي الجنسية المزدوجة الذين يعيشون في كوسوفو من المشاركة سلميا في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في صربيا. كما جرى نقل مسؤوليات الأمن في دير ديفيتش إلى شرطة كوسوفو بطريقة مرضية. وهذا دليل واضح على أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية لدى الطرفين، فإن الاتفاقات بشأن حتى القضايا الأكثر حساسية تصبح ممكنة، بل ويمكن تسريعها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.